دراسات إقتصادية

تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية

إعداد

د. جمال الدين زروق

صندوق النقد العربي

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

الدائرة الإقتصادية والفنية

العدد (1)

2007

تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية

إعداد

د. جمال زروق

قدمت صيغة أولى لهذه الدراسة في الندوة السنوية المشتركة (السابعة عشر) بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حول "الاستثمار، التجارة الخارجية والتشغيل: نحو دور فاعل للقطاع الخاص في الدول العربية" في الكويت خلال 19-20 نوفمبر 2006.

© صندوق النقد العربي 2007
حقوق الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الاقتصادية أعضاء الدائرة الاقتصادية والفنية بصندوق النقد العربي، وينشرها الصندوق. تبحث هذه الدراسات في قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر مؤلف الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

ISBN 978-9948-8590-3-1

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي :
الدائرة الاقتصادية والفنية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 560 6171-2-971+
فاكس : 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني : economic@amfad.org.ae
Website : http://www.amf.org.ae

المحتويات

الصفحة

مقدمة 1

أولاً: حقائق نمطية حول العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتشغيل 2

ثانياً: نظرة عامة وتقييم لأساليب تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية 8

أ- تحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي 9

ب- تحرير التجارة الخارجية في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية 13

ج- تحرير التجارة في إطار اتفاقيات التجارة الحرة 16

ثالثاً: تأثيرات تحرير التجارة الخارجية على التشغيل في الدول العربية 28

أ- تقييم عام 28

ب- بعض التجارب العربية عن تأثيرات تحرير التجارة الخارجية على الجوانب القطاعية للتشغيل 29

ج- الاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة الخارجية والتشغيل 37

رابعاً: إمكانات تفعيل تحرير التجارة الخارجية لتوسيع فرص التشغيل في الدول العربية 40

السياسات المتعلقة بتعزيز تحرير التجارة الخارجية 41

أ- تقليل تحيز نظم التجارة الخارجية ضد الصادرات 41

ب- توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية لتشمل الخدمات 43
ج- إصلاح البيئة التنظيمية للمنافسة في السوق 46
د- تقليل معوقات الاتجار والاستثمار وتوظيف العمالة 46
هـ- تكييف قواعد المنشأ التفضيلية مع اهتمامات بيئة الأعمال 48
و- الارتقاء ببيئة الأعمال لتهيئة القطاع الخاص على توليد فرص العمل عالية المهارات 51
ز- دور السياسات الاقتصادية المكملة 52

سياسات سوق العمل النشطة لتأهيل وتوظيف العمالة المسرحة 52

الخاتمة 54

المراجع 57

مقدمة*

تهدف هذه الدراسة استكشاف إمكانية زيادة التشغيل التي يوفرها تحرير التجارة الخارجية للدول العربية وتسريع اندماجها في التجارة العالمية، وذلك من خلال تقييم السياسات التجارية التي تنفذها الدول العربية لتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة للارتقاء بالتجارة الخارجية لتصبح أداة أساسية في تسريع النمو الاقتصادي. ولقد أصبح توفير فرص العمل الجديدة في ضوء المعدلات المرتفعة للبطالة أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية حاضراً ومستقبلاً. إذ تجاوز معدل البطالة 15 في المائة في غالبية الدول العربية، في حين أن متوسط نسبة البطالة في العالم يصل إلى 6 في المائة، وفق تقديرات تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2004، والذي تنبأ أن عدد العاطلين في الدول العربية كمجموعة سيصل إلى 25 مليون عاطل في عام 2010.

ومما يزيد الأمر حدة تزايد عدد سكان الدول العربية في سن العمل بمعدلات سريعة. وعلى الرغم من أن القوى العاملة الشابة تشكل عاملاً إيجابياً في المستقبل، إلا أنها تشكل أيضاً تحدياً إضافياً للاقتصادات العربية، يتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة لاستحداث فرص عمل جديدة وكافية بما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة المرتفعة. وإذا توقفنا قليلاً أمام السياسات الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترات السابقة، نلاحظ أنها لم تعد كافية لتحريك النمو وتوليد فرص عمل جديدة في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، لم يعد قطاع الزراعة قادراً على تشغيل القوى العاملة الريفية المتزايدة في ضوء الإصلاحات الهيكلية التي ينفذها العديد من الدول العربية لرفع الدعم عن عوامل الإنتاج الزراعي وانفتاح السوق المحلي على الأسواق العالمية وما يترتب عليه من زيادة المنافسة. كذلك فإن القطاع العام الذي كان مصدراً رئيسياً لتوظيف الخريجين، لم يعد أيضاً يوفر الوظائف المضمونة في ضوء الإصلاحات التي تبنتها الدول

* يشكر الكاتب إسهامات السادة نبيل دحدح وعادل التجاني وإبراهيم أونور وإبراهيم رزق الله والسيدتين فاطمة بشير ورانية فاعور من الدائرة الاقتصادية والفنية، وذلك خلال إعداد النسخة الأولية للدراسة، وتبقى الآراء الواردة في الدراسة معبرة عن وجهة نظر معدها.

العربية لترشيد الإنفاق العام وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي. كذلك فإن آفاق الهجرة بحثاً عن العمل لم يعد ممكناً في ضوء السياسات التقييدية المتبعة في الدول المستقبلة للعمالة والتي تواجه أيضاً تزايد معدلات البطالة فيها. إلا أن تحرير التجارة الخارجية الذي يؤدي إلى تسريع التشابك والتكامل مع الاقتصاد العالمي يمكن أن يحقق مكاسب عديدة على صعيد توفير فرص العمل وزيادة دخل العاملين.

وتتطرق هذه الدراسة إلى السياسات التجارية والمداخل التي تبنتها الدول العربية لتحرير التجارة الخارجية ومدى تأثيراتها على سوق العمل، وتختتم باستعراض مجالات إصلاح السياسات التجارية وسياسات العمل لتوفير البيئة الاقتصادية والتجارية المواتية لتوليد فرص عمل عالية المهارات تدعم الانتقال إلى اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

أولاً: حقائق نمطية حول العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والتشغيل

تسارعت وتيرة تحرير التجارة الخارجية والاستثمار في الدول النامية في الأعوام الأخيرة في ظل القبول الواسع بأن التجارة الخارجية تشكل محركاً للنمو الذي بدوره يؤدي إلى خلق فرص العمل للأعداد المتزايدة من القوى العاملة فيها. ولقد ساهم في هذا الاتجاه عدد من العوامل الخارجية المواتية، نذكر من أهمها، القبول الواسع لتحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي وتحول معظم الدول النامية التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية التوجه إلى التصدير، والانفتاح المتزايد في النظام التجاري العالمي منذ بداية تنفيذ اتفاقيات جولة الأوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وما ترتب عنه من زيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق العالمية، مما أدى وظهور التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة فيما بين دول الشمال (الاتحاد الأوروبي) وبين دول الشمال ودول الجنوب (تجمع النافتا) بالدولة التي تتخلف عن تحرير تجارتها الخارجية إلى تفاقم تدهور كفاءة اقتصادها.

وبالرغم من الأدبيات حول علاقة النمو الاقتصادي بالتجارة[1] بأن تحرير التجارة الخارجية يلعب دوراً رئيسياً في دفع عجلة التنمية في الدول النامية، إلا أن الشواهد التاريخية لم تثبت وجود علاقة واضحة ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية وتوسيع التشغيل الكلي في الاقتصاد سواء كان ذلك بالنسبة لاقتصادات الدول المتقدمة أو الدول النامية. ولكن الجميع يتفقون على أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى مكاسب عديدة على صعيد توفير فرص العمل وزيادة دخول العاملين في الأجل المتوسط. إلا أن مدى التوسع في التشغيل يحدده عدد من الخصائص المرتبطة بسرعة الاقتصاد على جني المكاسب التي يمكن تحقيقها من التقدم التقني وانفتاح الأسواق الدولية. ولعل من المفيد استقراء بعض الحقائق النمطية التي توصلت إليها دراسات مقارنة للتجارب الدولية في تفهم العلاقة بين التجارة والتوظيف والأجور.

تأثيرات تحرير التجارة بين توليد وتسريح الوظائف

إن تحرير السياسة التجارية يؤثر على سوق العمل من خلال توليد فرص عمل جديدة من جهة، وإزالة فرص عمل من جهة أخرى. ذلك أن تحرير التجارة بمفهومه الواسع يعني تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإزالة الاحتكارات وخصخصة مؤسسات القطاع العام العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية، والتي قد تؤدي كلها إلى تسريح عدد من الوظائف في القطاع العام من جراء تنفيذ برنامج الخصخصة. بالإضافة، فإن زيادة المنافسة في السوق

---

(1) تنبئ النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية للنمو والتجارة، والتي تعرف من خلال نموذج Heckscher - Ohlin بأن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تقارب أسعار السلع والخدمات بين الدول، وكذلك أيضاً أسعار عوامل الإنتاج، وبوجه خاص القيمة الحقيقية للأجور، الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى تقارب الدخل فيما بين الدول. غير أن هذه النظرية تفترض أن جميع الدول تستخدم تقنية إنتاج مماثلة وعوائد وفور الحجم ثابتة أو متراجعة (Constant or diminishing returns to scale). وفي المقابل، أثبتت بعض الشواهد العملية من التجارب الدولية أن تحرير التجارة الخارجية قد يؤدي إلى تقارب الدخل فيما بين الدول حتى ولو تباينت تقنيات الإنتاج فيها، وأنه في نهاية المطاف فإن تباين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity) فيما بين مختلف الصناعات هي التي تحدد مدى تقارب أو تباعد الدخول بين الدول، أنظر Hoekman and Winters 2005.

المحلية من جراء تخفيض وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية قد تدفع بالمنتجين المحليين إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتعويض أساليب التقنية الحديثة على حساب تشغيل العمالة. وفي المقابل، فإن انفتاح الأسواق العالمية يؤدي إلى التخصص الدولي في الإنتاج والتصدير على أساس الميزة النسبية، وبالتالي فقد تقوم صناعات جديدة كثيفة العمالة في الدول النامية مثل صناعة الملابس والأغذية والتي بدورها تولد وظائف جديدة.

وعلى الرغم من أن بعض الوظائف التي تتولد من جراء تحرير التجارة الخارجية، خاصة الصناعات الموجهة للتصدير، تتسم بنوعية أدنى من التخصص من حيث المستوى التعليمي والرواتب وذلك مقارنة بالوظائف التي يتم الاستغناء عنها في القطاعات المحمية سابقاً، وبما في ذلك وظائف القطاع العام، إلا أن توليد الوظائف في إطار إنشاء صناعات تصديرية كثيفة العمالة توظف عادة العمالة من المناطق الريفية وبوجه خاص الإناث، وبالتالي قد يساعد ذلك على تحسين مستوى معيشة هذه الشريحة من المجتمع وتحقيق زيادة صافية في فرص العمل في القطاعات المختلفة.

الانفتاح وتسريع التصنيع والتوسع في التشغيل

لقد أثبتت الشواهد المنبثقة عن تجارب تحرير التجارة في بعض الدول النامية صغيرة ومتوسطة الحجم أن تزايد الانفتاح الاقتصادي على الخارج صاحبه توسع في التشغيل وبالتالي انخفاض في معدلات البطالة. ويذكر في هذا الصدد تجربة سنغافورة، التي تمكنت من تحقيق انفتاح اقتصادي ملحوظ للاقتصاد السنغافوري يقاس بإجمالي الصادرات والواردات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث قفزت هذه النسبة من 224 في المائة إلى 298 خلال الفترة 1966-2000. غير أن علاقة الانفتاح بتوسع التشغيل تبدو أكثر وضوحاً في الدراسات القطاعية لتجارب الدول النامية. فمثلاً في المكسيك، فإن تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي

والانضمام لاتفاقية التجارة الحرة (النافتا) مع كل من الولايات المتحدة وكندا أدى إلى زيادة ملحوظة في توظيف العمالة في قطاع التصدير في المناطق الحرة (الماكيلادورس). وفي دراسة عن تجربة دول شرق آسيا، فقد اتبعت دول مثل ماليزيا سياسة تنويع الصادرات في ظل تحرير التجارة بما أدى إلى الانتقال من التخصص في الصناعات كثيفة العمالة وقليلة المهارات إلى صناعات أكثر كثافة للمهارات، مما ساعد ماليزيا على التميز عن بقية دول شرق آسيا، التي استمرت قدرتها التنافسية تتركز في الصناعات كثيفة العمالة وقليلة المهارات مثل الصين والهند.

تحرير قطاع الخدمات والتشغيل

إن غالبية الدراسات حول التجارب الدولية في تأثير تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل الكلي تمحورت حول التشغيل في الصناعات التحويلية بالدرجة الأولى. غير أن التكنولوجيا الحديثة في مجالات خدمات الاتصالات والمعلوماتية والنقل لعبت دوراً هاماً في تسريع انفتاح اقتصادات الدول النامية من خلال تطوير المبادلات التجارية الدولية، التي لم تعد تقوم على الإنتاج السلعي بل أيضاً أصبحت مساهمة الخدمات في محتوى إنتاج السلع عاملاً رئيسياً في تحديد القدرة التصديرية لهذه السلع ومصدراً رئيسياً لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني. وتشكل نسبة العمالة الموظفة في قطاع الخدمات في الدول الصناعية ما يزيد عن 70 في المائة من إجمالي التشغيل. وعلى الرغم من أن غالبية تلك الوظائف تقع ضمن الخدمات التي لا يتاجر بها في السوق العالمية (Non-tradable activity) مثل العقارات.

فقد أدى تحرير التجارة الدولية للخدمات عبر الحدود الوطنية كما تعرّفه اتفاقية (الجاتس) لمنظمة التجارة العالمية، وبوجه خاص، تجارة الخدمات بواسطة توريد الخدمات عبر الحدود الوطنية دون انتقال المنتج والمستهلك إلى ظهور مجالات جديدة، ومنها على وجه الخصوص التعاقد من

الباطن لخدمات الأعمال[2] التي تشهد نمواً مطرداً في جانب توليد وظائف جديدة تقدر في الهند وحدها بحوالي مليون وظيفة جديدة.

الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماج في الاقتصاد العالمي والتشغيل

إن تبني سياسات تحرير التجارة وإزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال تحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل الذي ساهم في توليد فرص تشغيل العمالة الوطنية وزيادة مستوى الأجور. ولقد تطورت العوامل الاقتصادية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لم تعد منصبة في استغلال الموارد الطبيعية وفي الصناعات كثيفة العمالة بل أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر تحفزه أيضاً كفاءة الأسواق في الدولة المستضيفة، ومنها كفاءة العمالة لكونها ترفع الإنتاجية وتعزز القدرة التنافسية. غير أن تجارب بعض الدول النامية (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك)[3] عن أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يبرز أنه لم يؤد إلى زيادة ملحوظة في فرص التشغيل بل ساهم بصورة أوضح في زيادة مستوى الأجور في القطاع الصناعي في هذه الدول.

وبوجه عام، نستنتج من تلك الحقائق أن تحرير التجارة والاستثمار أسهم في تسريع اندماج اقتصادات الدول النامية في الاقتصاد العالمي مع تباين في نتائج جهودها المبذولة للاندماج. فنجد عدداً من دول شرق آسيا مثل الصين والهند ودول شرق أوروبا التابعة لاقتصادات التخطيط المركزي سابقاً، قد حققت مشاركة ملحوظة خلال السنوات العشرة الماضية، بينما لم يتوصل عدد آخر من الدول إلى المشاركة المطلوبة لاندماج اقتصاداتها في السوق العالمية. وتقع الدول العربية ضمن المجموعة التي شهدت تباطؤاً في اندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي. فعلى الرغم من أنه تكاد تكون جميع الدول العربية قد نفذت خلال العقدين الماضيين إصلاحات هامة

(2) Business Process Outsourcing (BPO).
(3) Ernst, Christoph, 2006.

في مجال تخفيض الرسوم الجمركية وتقليص الحواجز الكمية أمام التجارة الخارجية، إلا أن مسيرة اندماج الدول العربية في التجارة العالمية لا تزال بطيئة. وقد ظلت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصادات العربية مقاسة بالصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة عند متوسط يبلغ نحو 49 في المائة خلال الفترة 1995-2001، بينما تسارعت أهمية التجارة الخارجية في اقتصادات المجموعات الدولية الأخرى في التجارة. بيد أن اندماج التجارة الخارجية العربية مع الأسواق العالمية بدأ يأخذ منحى تصاعدياً منذ عام 2002 وذلك في ضوء الأداء الاقتصادي الجيد في معظم الدول العربية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية غير النفطية وتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية والتحويلات إليها، الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1)
مقارنة تطور إندماج التجارة الخارجيّة في اقتصادات الدول العربيّة وفي مجموعة الدول النامية

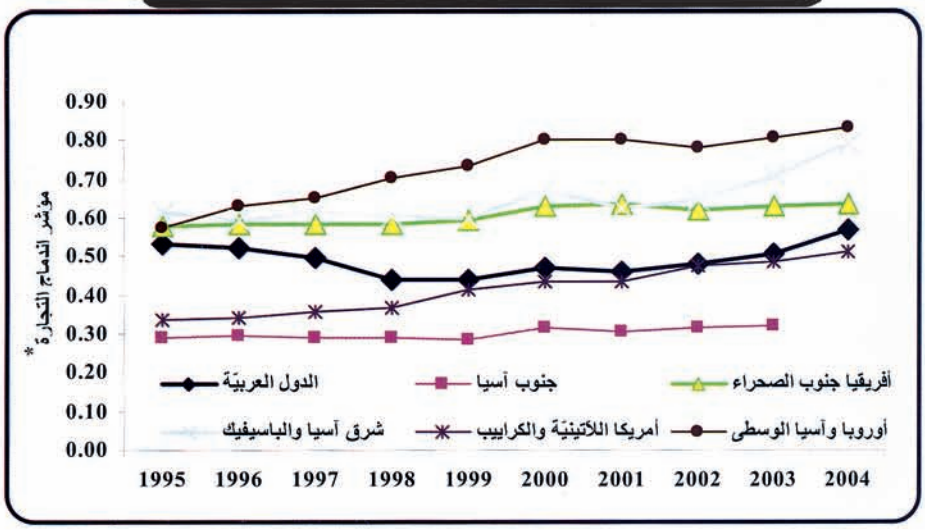

* يقاس مؤشر اندماج التجارة الخارجية بنسبة التجارة (صادرات + واردات) للسلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر : البنك الدولي – قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم.

ثانياً : نظرة عامة وتقييم لأساليب تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية

إن محاولة تحديد الآثار الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية في تسريع النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى توليد فرص عمل جديدة يتطلب استعراض المداخل التي تبنتها الدول العربية في مسيرتها لتحرير التجارة مع بقية العالم. فقد اعتمدت الدول العربية على ثلاثة مداخل رئيسية لتحرير التجارة الخارجية استهدفت تحريك النمو الاقتصادي فيها وتسريع الاندماج في الأسواق العالمية وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ومع شركائها التجاريين الرئيسيين.

فالمدخل الأول لتحرير التجارة الخارجية، يتعلق بقيام عدد من الدول العربية بتبني التحرير في إطار تنفيذ إصلاح اقتصادي شامل لاكتساب الإنتاج المحلي القدرة التنافسية اللازمة أمام السلع الأجنبية المستوردة والتوجه نحو التخصص في الإنتاج والتصدير والتعامل مع التقنية الحديثة المتطورة اللازمة لتطوير منتجات جديدة. ويتعلق المدخل الثاني بتبني عدد متزايد من الدول العربية إصلاحات هيكلية لتحرير التجارة الخارجية في إطار عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وأخيراً، فإن المدخل الثالث يتعلق بإبرام الدول العربية اتفاقيات التجارة الحرة في إطار تجمعات إقليمية فيما بينها من جانب، وبينها وبين شركائها التجاريين الرئيسيين من جانب آخر. وتجدر الإشارة إلى تشابه نمط تحرير التجارة في إطار تجمع إقليمي مع التحرير في إطار متعدد الأطراف، إلا أنه من جانب تعظيم الفوائد الاقتصادية، فإن النظرية الاقتصادية تعتبر التحرير في إطار التكتل الإقليمي ثاني أفضل تحرير (Second Best) بعد التحرير متعدد الأطراف، وذلك لأن فرص التصدير والاستيراد إلى الأسواق العالمية تعتبر أكثر وأوسع مما توفره السوق الإقليمية.

ونورد فيما يلي بالتفصيل الجهود التي بذلتها وتبذلها الدول العربية في تحرير تجارتها الخارجية من خلال المداخل الثلاثة مع تقييم مدى فاعليتها في الظروف الحالية، في تحريك النمو وتوسيع فرص التوظيف في الدول العربية.

أ- تحرير التجارة الخارجية في إطار تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي

لقد شهدت الأنظمة التجارية في الدول العربية خلال العقدين الماضيين تحولات هامة، حيث أن الدول التي اتبعت خلال السبعينات استراتيجية للتصنيع تعتمد على إنتاج السلع التي تحل محل الواردات وهيمنة القطاع العام على الإنتاج الصناعي والتجارة الخارجية، توجهت منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات نحو تحرير التجارة الخارجية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي لتحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية وإزالة التشوهات الاقتصادية الناتجة عن استراتيجية إحلال الواردات وما ترتب عنها من استبعاد المنافسة الأجنبية وعزلة السوق المحلية عن السوق العالمية. ولقد شمل تحرير التجارة في الدول العربية التي تبنت برنامج إصلاح اقتصادي متكامل، مثل الأردن وتونس والمغرب ومصر تخفيض معدلات التعرفة الجمركية وتخفيف الحواجز غير الجمركية والإدارية، وخاصة منها تقليص نطاق الإعفاءات الجمركية وتقليل الاعتماد على تراخيص الاستيراد بهدف تخصيص النقد الأجنبي المتاح. كما عمدت هذه الدول إلى إعادة هيكلة التعرفة الجمركية لتبسيطها واقترانها بإصلاح النظام الضريبي لترشيد الإيرادات الضريبية من خلال استحداث ضريبة ذات قاعدة عريضة كضريبة القيمة المضافة في المغرب وتونس والأردن، وضريبة المبيعات في مصر.

ومن الإجراءات الهامة الأخرى التي تدعم السياسات التجارية والتي نفذتها هذه الدول إلغاء القيود على المدفوعات والتحويلات الجارية واعتماد قابلية تحويل العملة للعمليات الجارية، مما يمكن المنتجين المحليين من استيراد السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج بالأسعار العالمية، وبالتالي يزيد من قدرتهم على المنافسة الدولية. وبهدف تحفيز القطاع الخاص على الإنتاج والتصدير عمد عدد من الدول العربية إلى تقليل التحيز الكبير ضد أنشطة التصدير، وذلك بتخفيض الحماية الجمركية أمام استيراد مدخلات الإنتاج الموجه للتصدير، ومن ثم خفض التكلفة التي تمكنه من اكتساب القدرة التنافسية اللازمة للنفاذ إلى الأسواق العالمية. كما شملت الإصلاحات أيضاً خصخصة بعض المؤسسات الإنتاجية للقطاع العام، وكسر احتكار بعضها الآخر، فيما يخص الاستيراد

وتصدير السلع الزراعية وبعض المواد الخام. وفي إطار تنفيذ استراتيجية تنويع الصادرات، يقوم عدد من الدول العربية مثل الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب، ودول الخليج العربية بتقديم عدد من الحوافز، تشمل نظام (Drawback) الذي يقضي بإرجاع الرسوم الجمركية المستوفاة على واردات السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الموجه للتصدير، ونظام إعفاء الاستيراد المؤقت الذي يقضي باستيراد السلع الخام (كالمنسوجات) من الدول الأوروبية، ثم يتم تصميم الملابس وخياطتها، ومن ثم يعاد شحنها إلى دول المستهلكين، حيث تستفيد الدولة التي يتم فيها تصنيع الملابس بالقيمة المضافة (أي أجور العمالة). وتقوم كل من الإمارات وتونس والمغرب بتطبيق مثل هذه الأنظمة لتشجيع الصادرات. كما تمنح أيضاً هذه الدول المنشآت التي تصدر إنتاجها بالكامل أو في غالبيته إعفاءات ضريبية على الدخل والأرباح وإعفاءات ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، وذلك لفترة زمنية تتراوح بين 10 و15 عاماً.

كما اتجهت الدول العربية إلى إقامة مناطق حرة للتصنيع والتصدير، التي تجلب عادة الاستثمار الأجنبي والمهارات الأجنبية معها. وتوجد مناطق حرة في كل من الأردن والإمارات وتونس وجيبوتي وسورية ولبنان والكويت ومصر والمغرب واليمن. بالإضافة، يقوم عدد من الدول العربية بمنح الإعانات للصناعات التصديرية من خلال دعم أسعار النقل والاتصالات ورسوم الموانئ وغيرها. وبوجه عام، شكل تحرير التجارة الخارجية في إطار سياسات الإصلاح عاملاً مهماً في تنويع القاعدة الإنتاجية وتوجيهها إلى التصدير وبالتالي تحريك النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية، مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب. ومما يعطي هذا المنحى المزيد من الأهمية كونه يؤدي أيضاً إلى توليد فرص العمل الجديدة وما يصاحبه من تحسين مستويات المعيشة، كما سيتم التطرق إليه لاحقاً.

ومع ذلك، وعلى الرغم مما تحقق من تحرير على صعيد التخفيضات الجمركية، فإن متوسط التعرفة الجمركية في عدد من الدول العربية مثل تونس ثم المغرب وسورية فمصر لا زالت تزيد بكثير عن المتوسط للدول النامية والبالغ نحو 13 في المائة، (الشكل رقم 2). كما لا تزال

معدلات الحماية التي تتمتع به السلع المصنعة محلياً والمنافسة للواردات عالية نسبياً، حيث تفرض التعرفة المصنعة التصاعدية، أي يتعرض استيراد السلع المصنعة والمنافسة للصناعة المحلية إلى معدلات تعريفة أعلى من تلك التي تفرض على السلع الأقل تصنيعاً أو مدخلات الإنتاج أو السلع الرأسمالية. وتفرض معدلات التعرفة الجمركية الأعلى أمام استيراد فئات السلع الاستهلاكية والسلع نصف المصنعة كالأغذية والملابس وعجائن الورق، وهي الصناعات المحلية المنافسة للواردات.

الشكل رقم (2)
مقارنة متوسط التعرفة الجمركية في الدول العربية والدول النامية
عامي 1997 و2005

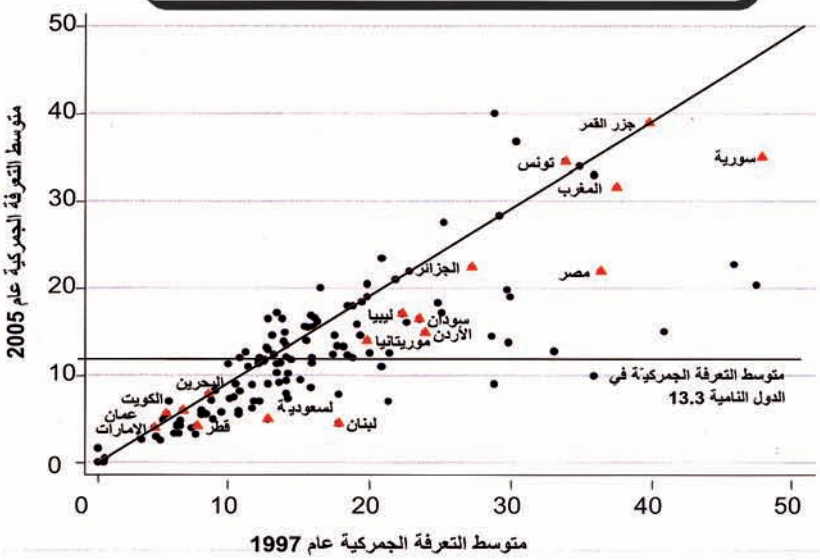

المصدر : البنك الدولي : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم. ومنظمة التجارة العالمية : تقرير التجارة العالمية أعداد متفرقة. وتقارير مراجعة السياسات التجارية (Trade Policy Review).

ملاحظة : يوضح الخط (45 درجة) أن الدول التي تقع تحت هذا الخط قامت بتخفيضات جمركية بين عامي 1997 و2005.

ويعني ذلك أن تبني هذه الدول المزيد من التخفيضات الجمركية يصل إلى مستوى متوسط الدول النامية، سيقلل من التمييز القائم ضد أنشطة التصدير ويخفف من القيود الجمركية أمام الواردات، كما ستخفف من الحماية الممنوحة للإنتاج المحلي المنافس للواردات. ومما يعطي هذا المنحى المزيد من الأهمية، أن التخفيضات الجمركية تشجع أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تواجد الشركات العالمية المرتبطة بشبكات الإنتاج الدولية، والتي تسعى للتواجد في أسواق الدول التي تقدم إعفاءات جمركية لمستلزمات الإنتاج وحرية انتقال عوامل الإنتاج فيها.

وبالنسبة لدول الخليج العربية التي انتهجت نظم تجارية متحررة، فقد بدأت منذ عام 2003 بتطبيق تعرفة جمركية موحدة بينها بواقع 5 في المائة وذلك في إطار إنشاء إتحاد جمركي خليجي. ويتقارب مستوى التعرفة الجمركية الموحدة لدول الخليج العربية من متوسط الرسوم الجمركية المطبقة في عدد من دول الأسواق الناشئة، غير أنه يعتبر أعلى من متوسط التعرفة المطبقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فمثلاً يصل متوسط الرسوم الجمركية المطبقة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الواردات من السلع المصنعة حوالي 3 في المائة.

وفي جانب الحواجز غير الجمركية، لا تزال الأعباء الناتجة عن تعقيدات التخليص الجمركي والمغالاة في التقييم الجمركي للسلع المستوردة لأغراض استيفاء التعرفة، وإجراءات مطابقة السلع المستوردة مع المواصفات والمعايير الفنية، بالإضافة إلى ارتفاع رسوم المناولة في الموانئ العربية، ودفع مبالغ نقدية وعينية أخرى كلها تشكل تكلفة[4] إضافية للمتعاملين في التجارة الخارجية، وبالتالي تضعف قدرتهم التنافسية دولياً.

(4) قدرت دراسة ميدانية أجريت في عدد من الدول العربية أن التكاليف الإضافية للتعامل في التجارة الخارجية (Trading Costs) تبلغ في المتوسط حوالي 10 في المائة من قيمة السلعة المستوردة في الأردن وتونس ومصر والمغرب، أنظر (Zarrouk 2003).

ب- تحرير التجارة الخارجية في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

يشكل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أحد المداخل الرئيسية لاقتصادات الدول النامية ومنها الدول العربية للاندماج في التجارة العالمية، وذلك لما ينطوي عليه هذا الانضمام من شروط ملزمة بإجراء تخفيضات جمركية وتثبيت التعرفة الجمركية الجديدة عند نسب محددة، وتطبيق قواعد جديدة للتجارة الدولية، وذلك بهدف ضمان شفافية الأنظمة التجارية ودعم مصداقية السياسات الاقتصادية والتجارية المنفذة في الدول الأعضاء. وفي المقابل تستفيد الدول النامية الأعضاء من تحرير التجارة العالمية أمام السلع التي تكتسب الدول النامية فيها ميزة نسبية كتجارة المنسوجات والملابس والتي تم تحريرها بالكامل منذ بداية عام 2005. كما أن العضوية في منظمة التجارة العالمية تدعم عادة الجهود المستقلة للإصلاح الاقتصادي والتي تبذلها الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات، حيث يضفي الالتزام بتحرير القطاعات التي تضمنتها اتفاقية (الجاتس)، مثل الاتصالات والخدمات المصرفية والمالية والنقل إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه القطاعات وما يصاحبه من اكتساب التقنية والمهارات المتعلقة بها واجتذاب الشركات العالمية إليها وتوفير فرص عمل جديدة.

ومما يميز تحرير التجارة في إطار متعدد الأطراف كالعضوية في منظمة التجارة العالمية عن التحرير من طرف واحد، وكجزء من الإصلاح الاقتصادي الشامل كون أسلوب التحرير من طرف واحد يتيح فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية دون أن يضمن انفتاح الأسواق الأجنبية لنفاذ الصادرات الوطنية. ويمكن أن يتحقق انفتاح الأسواق المحلية بجانب الأسواق الأجنبية بدرجة مماثلة من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، وبالتالي فإن منافع تحرير التجارة في إطار متعدد الأطراف تعزز منافع تحرير التجارة من طرف واحد.

ويصل عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اثنتا عشرة دولة (الجدول رقم 1)، وتقوم ست[5] دول أخرى بالتفاوض من أجل الانضمام. ولقد قامت الدول العربية الأعضاء بتقديم التزامات عديدة تجاه منظمة التجارة العالمية، يذكر منها إجراء تخفيضات جمركية تدريجية وتثبيت[6] الرسوم الجمركية الجديدة أمام الواردات من السلع المصنعة، وتحويل الحواجز غير الجمركية أمام واردات السلع الزراعية إلى رسوم جمركية ومن ثم تخفيضها تدريجياً أيضاً، وتنقيح التشريعات المحلية بما يتماشى والضوابط الجديدة والإجراءات الفنية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. غير أن الالتزامات في مجال الرسوم الجمركية لغالبية الدول العربية الأعضاء في المنظمة تبين ارتفاع مستوى التعرفة الجمركية المثبتة عن التعرفة المطبقة فعلياً.

ويهدف تثبيت الرسوم الجمركية بنسب أعلى من نسب الرسوم الجمركية المطبقة فعلياً إلى حماية الصناعات الوطنية والاستمرار في الاعتماد على التعرفة الجمركية كمورد هام للخزينة العامة في بعض الدول العربية. بالإضافة، فإن غالبية الدول العربية حافظت على هيكل تعرفة جمركية تصاعدية كما تمت الإشارة إليه سابقاً. ويلاحظ أن الدول العربية التي انضمت حديثاً لمنظمة التجارة مثل الأردن وعمان (عام 2000) والسعودية (عام 2006)، قامت في إطار مفاوضات الانضمام بإصلاحات عديدة في سياساتها التجارية لفتح أسواقها أمام المنافسة الأجنبية والتزمت بتثبيت التعرفة الجمركية بنسب متقاربة من النسب المطبقة فعلياً.

(5) الدول بصدد التفاوض للانضمام هي : الجزائر، السودان، العراق، لبنان، ليبيا واليمن. ولم تبت المنظمة في طلب سورية للانضمام حتى الآن.

(6) ينطوي على تثبيت الرسوم الجمركية الالتزام بعدم زيادة الرسوم الجمركية على سلعة معينة عن المستوى المتفق عليه، بما يضفي الشفافية والضمانات للمصدرين في الدول الأعضاء بعدم رفع الرسوم الجمركية إلا من خلال التفاوض.

الجدول رقم (1)
متوسط التعرفة الجمركية المثبتة والتعرفة الجمركية المطبقة على واردات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

الدولة	تاريخ الانضمام	نسبة السلع المثبتة تعريفتها *	متوسط التعرفة المثبتة (جميع السلع)	التعرفة الأعلى المثبتة	متوسط التعرفة المطبقة (جميع السلع)	التعرفة الأعلى المطبقة
الأردن	2000	99.9	15.2	30	13.8	30
الإمارات	1996	100	14.9	200	5.1	100
البحرين	1995	71	35.1	100	5.1	100
تونس	1995	51.1	65	180	31.7	43
جيبوتى	1995					
السعودية	2006	100	11.5	15	5.1	15
عمان	2000	100	11.6	20	5.1	100
قطر	1996	100	14.5	30	5.1	100
الكويت	1995	99.9	100	100	5.1	100
مصر	1995	98.7	38.6	3000	20	135
المغرب	1995	100	39.2	45	30.1	50
موريتانيا	1996	30	20.0	50	10.6	20
متوسط الدول النامية		99	15		13.3	

* أي عدد السلع المثبتة تعريفتها كنسبة مئوية من مجموع السلع المدرجة في جدول التعرفة (MFN Tariff Bindings).

وفي مجال تحرير تجارة الخدمات، قام معظم الدول العربية بالتزامات محدودة لفتح أسواقها للمنافسة الأجنبية في أنشطة الخدمات التي تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية فيها[7]، أي تلك التي تستطيع الدولة من خلالها أن تحصل على التقنية والمهارات وتحقيق الكفاءة في المعاملات الدولية. ويغلب في تعهدات الدول العربية بفتح تجارة الخدمات الدولية قيوداً صريحة عديدة تتعلق بالنفاذ للأسواق مثل طبيعة الشركات الأجنبية المسموح لها بدخول السوق، ومبدأ المعاملة الوطنية مثل حقوق الملكية للمستثمرين الأجانب. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى أن العديد من قطاعات الخدمات في الدول العربية لا تزال مغلقة أمام المنافسة سواء كان ذلك في صورة احتكار القطاع العام كالنقل، وفي غياب التشريعات والأطر التنظيمية للمنافسة في السوق. وفي جزء آخر، أن الدول العربية لم تستخدم الاتفاقيات الدولية سواء منها متعددة الأطراف كالانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو في إطار اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين كوسيلة

(7) Economic needs test.

لتثبيت[8] تحرير التجارة الخارجية في الخدمات. غير أن الدول العربية حديثة الانضمام قامت بتعهدات صريحة لتحرير تجارة الخدمات أمام المنافسة الأجنبية وفي غالبية القطاعات المدرجة في اتفاقية الجاتس. فمثلاً، تعهدت السعودية التي انضمت مؤخراً بتحرير جميع قطاعات الخدمات المدرجة في اتفاقية الجاتس للمنافسة الأجنبية، مع إدراج بعض القيود المتعلقة بالنفاذ للسوق وبالمعاملة الوطنية لقطاعات الخدمات ذات الحيوية في الاقتصاد السعودي، الجدول رقم (2).

ج- تحرير التجارة في إطار اتفاقيات التجارة الحرة

شكلت التطورات المتسارعة لتحرير التجارة العالمية والتجارة الإقليمية خلال عقد التسعينات والتي شهدت إنشاء منظمة التجارة العالمية، وقيام تجمعات اقتصادية كبرى كاستكمال السوق الأوروبية الموحدة، وإنشاء منطقة التجارة الحرة "النافتا" بين دول متقدمة (الولايات المتحدة وكندا) ودولة نامية (المكسيك)، كلها عوامل مساعدة لدفع الدول العربية نحو تحرير التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين وفيما بين الدول العربية، وذلك بصورة شاملة وعوضاً عن الاعتماد على الأفضليات التجارية الممنوحة من جانب واحد كما كان الحال مع الاتحاد الأوروبي، أو الاعتماد على تحرير التجارة البينية على أساس التفاوض لتحرير قوائم سلع محددة كما كان أسلوب تحرير التجارة البينية في الماضي. ولقد قامت الدول العربية الواقعة جنوب البحر المتوسط بإبرام اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة التجارة الحرة يطلق عليها "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، كما اتفقت الدول العربية على تطبيق برنامج لإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى، بداية من عام 1998، والذي انتهى تنفيذه في بداية عام 2005 بتحرير التجارة السلعية البينية بالكامل. وفي إطار مبادرة الولايات المتحدة لتنمية التجارة والاستثمار بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة، وقعت أربع دول عربية حتى الآن اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة، والتي دخلت كلها حيز التنفيذ. وتقوم دول عربية أخرى بالتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة، أسوة بالدول العربية الأربع الموقعة.

---

(8) To Lock-in Trade Liberalization.

الجدول رقم (2)
التزامات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية
في مجال تحرير تجارة الخدمات (النفاذ للسوق والمعاملة الوطنية)

قطاعات الخدمات	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
الخدمات عبر الحدود	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
استهلاك الخدمة في الخارج	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
التواجد التجاري	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3
تواجد الأشخاص الطبيعيين	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
خدمات الأعمال	X X X	X X X			X X X	X X X	X X X	X		X	
خدمات الاتصالات	X X X			X X	X X X	X X X			X X	X X X	
خدمات البناء والتشييد والهندسة	X	X X X			X X X	X X X	X X X	X	X	X	
خدمات التوزيع	X				X X	X X X		X			
الخدمات التعليمية					X X X	X X X					
الخدمات البيئية	X	X X X			X X X	X X X	X	X		X	
الخدمات المصرفية والمالية	X X X	X X	X X X	X	X X X	X X X	X X		X X X	X	
الخدمات الصحية والاجتماعية	X X X				X X X	X X X		X			
السياحة والسفر	X X X	X X X		X X	X X X	X X X	X X	X	X X X	X X X	X X X
خدمات الرياضة والترفيه	X X X				X X X			X			
خدمات النقل					X X X	X X X			X		
عدد القطاعات المحررة وفق وسائل توريد الخدمة	6 8 5	4 5 5	1 1 1	3 2	11 11 10	10 10 10		7	3 3 4	5 3 2	1 1 1
عدد القطاعات ذات التزامات بتحريرها	8	5	1	3	11	10	5	7	4	5	1

- وسائل توريد الخدمات **(1) الوسيط الأول** : الخدمات عبر الحدود، لا تتطلب انتقال فعلي للمورد أو المستهلك. **(2) الوسيط الثاني** : انتقال مستهلك الخدمة إلى بلد المورد. **(3) الوسيط الثالث** : التواجد التجاري في بلد المستهلك. **(4) الوسيط الرابع** : انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك للخدمة.

- العلامة **(X)** تفيد بأن الدولة التزمت بفتح القطاع للمنافسة الأجنبية، في مجالي النفاذ للسوق (Market Access)، والمعاملة الوطنية (National Treatment). ولايشير الإلتزام المبين في الجدول إلى الإجراءات التقييدية المذكورة التي وضعتها الدول في جدول التزاماتها لتحرير تجارة الخدمات في (الجاتس).

المصدر : منظمة التجارة العالمية.

اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية جنوب البحر المتوسط(الشراكة الأوروبية المتوسطية)

قام الاتحاد الأوروبي منذ منتصف عام 1995 بإبرام اتفاقيات ثنائية للشراكة الأوروبية مع دول الجوار الواقعة جنوب البحر المتوسط، وهي: الأردن، تونس، الجزائر، سورية، السلطة الفلسطينية، لبنان، مصر، المغرب، إسرائيل وقبرص. وتتعلق اتفاقيات الشراكة بستة محاور، هي : (1) الحوار السياسي، (2) حرية حركة السلع، (3) حق التواجد التجاري لموردي الخدمات من الدول الموقعة، (4) حرية المدفوعات وحركة رأس المال، وانسجام تشريعات المنافسة وإجراءات الوقاية مع قوانين الاتحاد الأوروبي، (5) التعاون في المجالات الاقتصادية الأخرى، والمجالات الثقافية والاجتماعية، و(6) المعونات المالية والفنية.

تهدف اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية في شقها المتعلق بحرية حركة السلع إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة تضم دول الاتحاد الأوروبي من جهة ودول جنوب البحر المتوسط من جهة ثانية، على غرار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وذلك بحلول عام 2012. وتنص اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية على تحرير التجارة الخارجية على أساس المعاملة بالمثل، وذلك بخلاف الاتفاقيات السابقة التي قامت على أساس تفضيلي لصادرات الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط عند دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي. ويشمل تحرير التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط السلع المصنعة، وبعض السلع الزراعية، والالتزام بتحرير حق التأسيس أو التواجد التجاري بالنسبة لتجارة الخدمات، وحرية حركة رأس المال على مراحل وتدريجياً.

الجدول رقم (3)
اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية
مع الدول العربية

الدول الشريكة	تاريخ توقيع الاتفاقية	موعد بداية التنفيذ
تونس	17 يوليو 1995	1 مارس 1998
فلسطين	24 فبراير 1997	1 يوليو 1997
المغرب	26 فبراير 1996	1 مارس 2000
الاردن	24 نوفمبر 1997	1 مايو 2002
مصر	25 يونيو 2001	1 يونيو 2004
لبنان	17 يونيو 2002	1 أبريل 2006
الجزائر	22 أبريل 2002	20 سبتمبر 2005
سورية	19 أكتوبر 2004 (التوقيع بالأحرف الأولى)	بصدد موافقة مجلس الاتحاد الأوروبي

المصدر : مفوضية الاتحاد الأوروبي.

وفي جانب المكاسب المرتقبة، تهدف اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية للتجارة الحرة إلى استقطاب الاستثمارات الأوروبية والأجنبية الأخرى إلى دول جنوب البحر المتوسط، والتي ستتيح توليد فرص عمل جديدة وزيادة الدخل مما يحدث تقارباً بين اقتصادات المجموعتين ويسهم في الحد من رغبة مواطني دول جنوب البحر المتوسط في الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي بحثاً عن العمل.

وبالنسبة للتأثيرات المرتقبة من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية على سوق العمل في الدول العربية جنوب البحر المتوسط، فنظراً للفترات الطويلة لاستكمال تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات (بين 10 إلى 12 عام)، فإن تأثيراتها لن تتجسد إلا بعد مضي عقد من الزمن تقريباً. غير أنه وفي

ضوء تجربة تونس، وهي أول دولة موقعة على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية (عام 1995)، فإن النتائج الأولية تشير إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو أحد الدوافع الاقتصادية الرئيسية من إبرام هذه الاتفاقيات لم يتحقق بصورة ملحوظة لتعظيم استفادة الاقتصاد التونسي منه، ولم تشهد أي دولة عربية من الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إليها بصورة ملحوظة، أسوة مثلاً، بالزيادات الضخمة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية والأمريكية في المكسيك بعد انضمامها لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وذلك بهدف الاستفادة من حرية نفاذ البضائع المكسيكية الصنع إلى سوق الولايات المتحدة.

وبالنسبة لتقارب[9] اقتصادات الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، فإن نسبة الناتج المحلي الإجمالي للفرد وعلى أساس تعادل القوة الشرائية في الدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد لمجموع دول الاتحاد الأوروبي وعلى أساس تعادل القوة الشرائية (PPP) بقي عند مستويات ثابتة تقريباً، خلال عقد من الزمن، باستثناء تونس، حيث شهد هذا المؤشر تصاعداً نسبياً، مما يشير إلى أن الاقتصاد التونسي حقق مستويات نمو أسرع من الاقتصاد الأوروبي وبالتالي فقد حقق تقارب نسبي من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، الشكل رقم (3).

(9) Economic Convergence.

الشكل رقم (3)
تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول العربية منسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاتحاد الأوروبي (15)

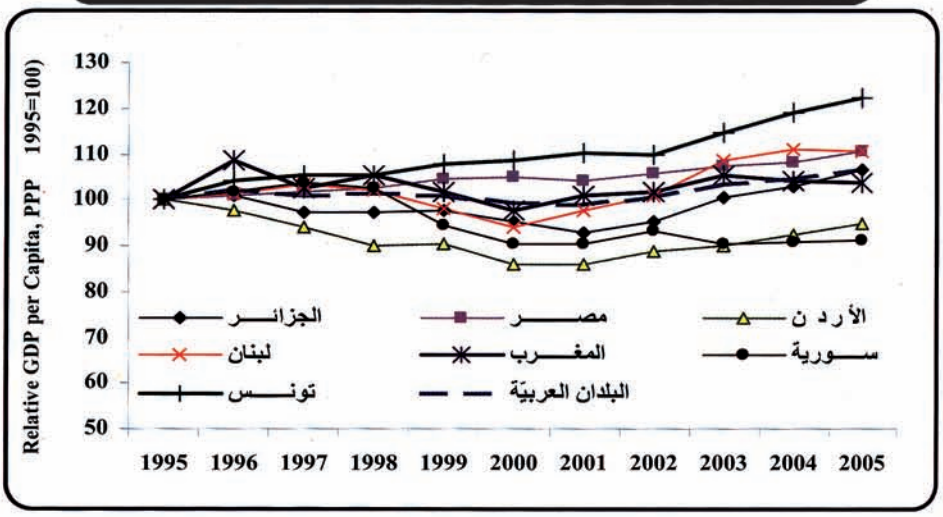

المصدر : احتسبت النسب على أساس بيانات مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي : مؤشرات التنمية في العالم :
Per Capita GDP adjusted for purchasing power parity (PPP).

- **اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية[10]**

وقعت أربع دول عربية، هي الأردن، المغرب، البحرين وعمان اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة. وقد دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن حيز التنفيذ في

(10) أعلن الرئيس الأمريكي في مايو 2003 خطة ذات مراحل تدريجية لتنمية التجارة والاستثمار بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وتقوم المرحلة الأولى من هذه الخطة على مساندة الدول العربية "المحبة للسلام" والتي ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وذلك لتسريع انضمامها. وتقوم المرحلة الثانية على إبرام اتفاقيات لإطار التعاون في مجال التجارة والاستثمار (Trade and Investment Framework TIFAS–Agreements)، وفي المرحلة الثالثة يتم التفاوض لإبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة، تقوم على تحرير تجارة السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية وحماية حقوق العمالة المحلية وكذلك البيئة.

نهاية عام 2001، بين الولايات المتحدة والمغرب في عام 2004، وبين الولايات المتحدة وكل من البحرين وعمان في عام 2006. وتنص هذه الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة على إزالة جميع المعوقات، ومن ضمنها الرسوم الجمركية، على السلع المتبادلة بين الدولتين بشكل تدريجي. وتتيح الاتفاقية لسلع الدول العربية الموقعة دخول الأسواق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية إذا كان المحتوى الوطني في القيمة المضافة للسلعة لا يقل عن 35 في المائة أو أن تكون ذات منشأ وطني بنسبة 20 في المائة وذات منشأ من الولايات المتحدة بنسبة 15 في المائة. وتغطي الاتفاقية كذلك التبادل التجاري في الخدمات حيث يغطي جدول الالتزامات العديد من قطاعات الخدمات الأساسية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة
وعدد من الدول العربية

الدول العربية	تاريخ توقيع الاتفاقية	موعد بداية التنفيذ	قيمة التجارة* مع الولايات المتحدة (بيانات عام 2006)
الأردن	أكتوبر 2000	ديسمبر 2001	1.2 مليار دولار
البحرين	سبتمبر 2004	أغسطس 2006	1.1 مليار دولار
عُمان	يناير 2006	يوليو 2006	0.5 مليار دولار
المغرب	مارس 2004	يوليو 2004	1.0 مليار دولار

* الصادرات مع الواردات.

وتشير تجربة الأردن إلى أن التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة تحسن تدريجياً بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة. ويعود جزء من هذه الزيادة إلى التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة والمستفيدة من اتفاقية التجارة الحرة،

وتحول جزء من التصدير في إطار المناطق الصناعية المؤهلة[11] إلى التصدير في إطار اتفاقية التجارة الحرة، الإطار رقم (1).

الجدول رقم (5)
صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات ضمن اتفاقية التجارة الحرة	-	-	-	12.6	27.9	20.7	246.5
الصادرات الأخرى إلى الولايات المتحدة	10.8	42.7	48.3	30.0	81.5	144.5	75.8
جمالي الصادرات إلى الولايات المتحدة	**10.8**	**42.9**	**48.3**	**42.6**	**109.4**	**165.2**	**322.3**
جمالي الواردات من الولايات المتحدة	**366.7**	**445.8**	**396.5**	**393.5**	**390.1**	**556.4**	**589.0**
صادرات المناطق الصناعية المؤهلة	2.4	30.1	180.8	369.5	563.9	927.3	945.0

المصدر : غرفة التجارة الأمريكية في الأردن، تقرير التجارة الأردنية الأمريكية لعام 2005.

ومن الصعب معرفة الآثار الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة على الأردن، حيث لا تتوفر لغاية الآن معلومات كافية عن طبيعة الشركات المصدرة للسوق الأمريكي ضمن هذه الاتفاقية أو نسبة مساهمة الأردن في القيمة المضافة لهذه السلع أو عن عدد فرص العمل الجديدة التي ولدتها هذه الاتفاقية. غير أن النمو الكبير للصادرات الأردنية بعد بداية تنفيذ هذه الاتفاقية يشير إلى أنه كان لهذه الاتفاقية تأثير إيجابي على تنمية التجارة[12] الخارجية للأردن مما قد أن ينجم عنه زيادة حجم العمالة في الصناعات الموجهه للتصدير.

(11) Qualifying Industrial Zones (QIZs).
(12) Trade Creation.

- **التجارة الحرة في إطار مبادرة "المناطق الصناعية المؤهلة" بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من الأردن ومصر**

تفيد تجربة الأردن[13] أن قيام المناطق الصناعية المؤهلة، (أنظر الإطار رقم (1)، أدى إلى زيادة ملحوظة في الصادرات الأردنية، حتى أن حصة صادرات هذه المناطق أصبحت تشكل نحو ربع إجمالي الصادرات الأردنية عام 2005. ومن جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد اجتذبت هذه المناطق العديد من الشركات من جنوب شرق آسيا ومن جنوب آسيا، فأقامت العديد من المنشآت الصناعية لصناعة الملابس الجاهزة، بالدرجة الأولى، وذلك لكي تستفيد من عاملين توفرهما المناطق الصناعية المؤهلة، وهما دخول السلع المنتجة في هذه المناطق إلى أسواق الولايات المتحدة من دون رسوم جمركية، وعدم خضوع صادرات الملابس من هذه المناطق إلى الولايات المتحدة لنظام الحصص (MFA) آنذاك.

وبالنسبة لمساهمة المناطق الصناعية المؤهلة في توليد فرص العمل، فقد ارتفع حجم العمالة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن من 19 ألف عامل في عام 2001 إلى 46 ألف عامل في عام 2005. وتجاوز حجم العمالة في هذه المناطق 54 ألف عامل في منتصف عام 2006. وازدادت حصة العمالة في المناطق الصناعية المؤهلة إلى حجم العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن من 16.4 في المائة في عام 2001 إلى 20.2 في المائة في عام 2003. غير أن الاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة للتوظيف التي وفرتها المناطق الصناعية المؤهلة لم تكن كلها من نصيب القوى العاملة المحلية، حيث تشكل حصتها حوالي 40 في المائة من العمالة الإجمالية في المناطق الصناعية المؤهلة فقط، وتشكل العمالة النسائية غالبية العمالة في المناطق الصناعية المؤهلة وبنسبة تزيد عن 60 في المائة. ويعود أهم أسباب تدني حجم العمالة المحلية في إجمالي عمالة المناطق الصناعية المؤهلة إلى تدني الأجور التي يتم عرضها على العمالة الأردنية للعمل في هذه المناطق والتي تقل في معظم الأحوال عن الحد الأدنى للأجور.

(13) Kardoosh, A.M. (2006).

الإطار رقم (1)
مبادرة المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن ومصر

أقر مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1996 مبادرة "المناطق الصناعية المؤهلة*" لتوفير دعم اقتصادي لعملية السلام في الشرق الأوسط على أثر توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل في عام 1994. وتهدف هذه المبادرة إلى خلق روابط اقتصادية بين الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل، تؤدي إلى فوائد اقتصادية ملموسة وتشجع دول عربية أخرى في التعاون الاقتصادي مع إسرائيل وقد بدأ العمل في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن منذ عام 1998. ثم قامت مصر في نهاية عام 2004 بالتوقيع على اتفاقية إقامة المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تعفى السلع المنتجة في هذه المناطق والمصدرة إلى الولايات المتحدة من الرسوم الجمركية ومن القيود الكمية المفروضة على بعض واردات الولايات المتحدة.

فيما يخص طريقة عمل المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، تجيز المبادرة تصدير المنتجات إلى الأسواق الأمريكية من دون رسوم جمركية شريطة أن تكون القيمة المضافة لهذه المنتجات بواقع 8 في المائة من إسرائيل و11.7 في المائة من المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن و15.3 في المائة من أي من الولايات المتحدة، الأردن، إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك تبلغ قيمة منشأ البضاعة المصدرة من الدول الأخرى 65 في المائة كحد أقصى. أما بخصوص المناطق الصناعية المؤهلة في مصر، فتشترط الاتفاقية أن تكون مساهمة إسرائيل في القيمة المضافة للسلع المنتجة في هذه المناطق بنسبة 11.7 في المائة (مقارنة بنسبة 8 في المائة في حالة الأردن)، وأن تكون مساهمة المناطق الصناعية في مصر كذلك 11.7 في المائة في القيمة المضافة، بالإضافة إلى نسبة 11.7 في المائة من القيمة المضافة يمكن أن يكون منشأها أي من مصر والولايات المتحدة أو الضفة الغربية وقطاع غزة أو إسرائيل. وبذلك فإن الحد الأقصى المسموح به لمساهمة الدول الأخرى في القيمة المضافة للسلع المنتجة في المناطق الصناعية المؤهلة هو 65 في المائة. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ منذ بداية 2005.

---

* Qualified Industrial Zones (QIZs).

أما فيما يخص تجربة مصر[14]، فقد ساهمت إقامة المناطق الصناعية المؤهلة في تقليل أثر إلغاء نظام الحصص (MFA) على الصادرات المصرية للمنسوجات والملابس، التي تواجه منافسة كبيرة من قبل الصين ودول أخرى في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، علماً أن هذه الصناعة تساهم بنسبة 27 في المائة من إنتاج الصناعة التحويلية المصرية، وبنسبة 20 في المائة من عوائد الصادرات المصرية، وتوظف حوالي 30 في المائة من العمالة المصرية. كما تعتبر صناعة الغزل والنسيج والملابس في مصر من أكثر الصناعات تكاملاً في المنطقة العربية حيث يعتبر القطن المصري من أفضل أنواع القطن ويتم غزله في مصر، وإنتاج المنسوجات وكذلك الملابس الجاهزة، وبالتالي فإن جميع مراحل صناعة النسيج والملابس تتم في مصر. ونظراً لأن هذه المناطق توظف عمالة مصرية بالكامل، وأن الشركات المؤهلة في هذه المناطق هي شركات مصرية عاملة في صناعة المنسوجات والملابس، وأن مدخلات الإنتاج تأتي من السوق المصرية بالدرجة الأولى، على عكس ما هو حاصل في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، يتوقع أن تؤدي المناطق الصناعية المؤهلة في مصر إلى مكاسب اقتصادية أكبر من الفوائد التي قد يجنيها الاقتصاد الأردني من هذه المناطق. ومن حيث تأثيرات المناطق الصناعية المؤهلة على العمالة، فإنها على الأرجح ستولد فرص عمل جديدة للقوى العاملة المصرية، في الأجلين المتوسط والطويل، خاصة وأن المنشآت الصناعية في المناطق الصناعية المؤهلة في مصر تقوم بالتصدير إلى الولايات المتحدة دون إخضاعها لإجراءات الروتين الإداري الذي تخضع له الصادرات المصرية الأخرى.

- **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

توصلت الدول العربية إلى وضع برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال مرحلة انتقالية مدتها

(14) American Chamber of Commerce in Egypt, Investing in Partnership : Qualifying Industrial Zones in Egypt, March 2006, www.QIZEgypt.gov.eg; World Bank (2006c).

عشرة سنوات تبدأ في عام 1998 وتنتهي في عام 2007، وقد تم بعد ذلك اختصار الفترة الانتقالية إلى سبع سنوات تنتهي في مطلع عام 2005.

ومع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005، أصبحت السلع ذات المنشأ العربي والمتبادلة بين الدول العربية الأعضاء[15] في المنطقة معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية.

وفيما يخص قواعد المنشأ، ينص البرنامج التنفيذي على أن السلعة ذات المنشأ العربي تعتبر مؤهلة للإعفاء الجمركي عندما تحتوي على قيمة مضافة ناشئة عن إنتاجها في الدولة العضو لا تقل عن 40 في المائة من القيمة النهائية لإنتاج هذه السلعة. كما تعمل الدول على استكمال قواعد منشأ أكثر تفصيلاً للسلع العربية المنشأ، والتي ستساعد على تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ قواعد المنشأ المعمول بها حالياً من قبل الدول الأعضاء في المنطقة.

ولعل أهم الانعكاسات الإيجابية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي زيادة التبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية وتحسن توفير الخدمات المساندة بحيث يستفيد المنتجون العرب داخل المنطقة من المنافع التي ترتبط باتساع السوق الإقليمي بما فيها زيادة الاستثمارات البينية.

(15) بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، منذ بداية عام 1998 سبع عشرة دولة هي : الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر والمغرب، ثم التحقت عام 2005 السودان واليمن، وسيصلان إلى إزالة كاملة للرسوم الجمركية في بداية عام 2010. ولا تزال الجزائر، جيبوتي، الصومال، موريتانيا وجزر القمر خارج المنطقة.

ثالثاً : تأثيرات تحرير التجارة الخارجية على التشغيل في الدول العربية

أ- تقييم عام

يتضح مما تقدم أن الجهود التي بذلتها الدول العربية لتحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو الاندماج في التجارة العالمية، قد تم في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تبناها عدد من الدول العربية، وأيضاً ضمن عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ومن خلال اتفاقيات التجارة الحرة لتعميق الاندماج مع الشركاء التجاريين. وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة بقي اندماج التجارة العربية في التجارة العالمية ضعيفاً، حيث توصل عدد قليل من الدول العربية إلى تنويع صادراتها والاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية خلال الفترة الماضية. وقد بقي مستوى الصادرات من السلع غير النفطية في عدد من الدول الأخرى منخفضاً جداً، ويقل عن 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يشير إلى أن تحرير التجارة الخارجية لم يؤد إلى زيادة ملحوظة في القدرة التصديرية في الدول العربية، وبالتالي كان له تأثير شامل محدود في زيادة فرص العمل في الاقتصادات العربية.

غير أن هذا التقييم العام للأثر الكلي لتحرير التجارة العربية قد يخفي تجارب عدد من الدول العربية التي نجحت في تنويع وزيادة صادراتها، وانعكس ذلك على الجوانب القطاعية لسوق العمل فيها. وفيما يلي نتناول التأثيرات التي يمكن استكشافها من التجربة العربية في الجوانب القطاعية الأكثر وضوحاً لتحرير التجارة الخارجية وتوليد فرص عمل جديدة.

الشكل رقم (4)
تطور الصادرات غير النفطية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

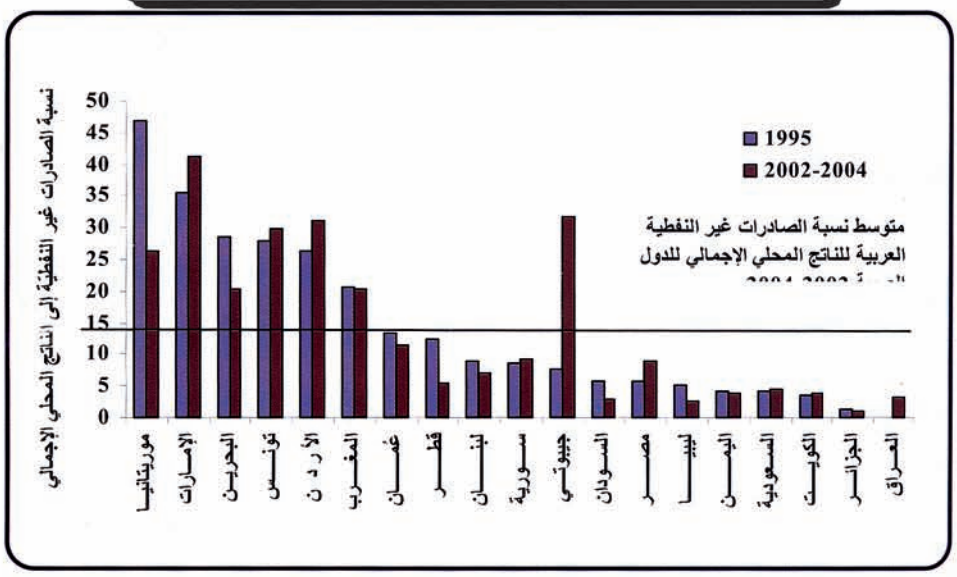

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

ب- بعض التجارب العربية عن تأثيرات تحرير التجارة الخارجية على الجوانب القطاعية للتشغيل

أفرز تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية التي تبنت الإصلاح الاقتصادي الشامل خلال عقدين من الزمن نمطاً إنتاجياً يقوم على صناعات موجهة للتصدير بالكامل وصناعات أخرى تغذي السوق المحلية بالمصنوعات المنافسة للواردات. فقد استطاعت دول مثل تونس والمغرب ومصر من أن تستفيد بشكل أكبر من مزاياها التنافسية في الصناعات التصديرية كثيفة الاستخدام للعمالة كصناعة المنسوجات والملابس. ولقد أدى هذا النمط للإنتاج إلى تطورات هامة في هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي مع تطور محدود في قطاعي الزراعة والخدمات. ونظراً

لأن الدراسات القياسية حول تأثيرات تحرير التجارة الخارجية على التشغيل في الدول العربية لا تزال نادرة، وهي متوفرة في حالتي تونس والمغرب فقط، فإن التحليل الذي سيرد يعتمد على البيانات والمعلومات المجمعة من مصادر مختلفة. بالإضافة، ينبغي أيضاً الإشارة إلى أن التأثيرات المتعلقة بالتشغيل نتيجة لتحرير التجارة الخارجية في الدول العربية لا يمكن أن تحدد بالنسبة لكل مدخل من مداخل التحرير التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة بشكل مستقل، ذلك أن تداخلها من شأنه أن يعزز أثر تحرير التجارة الخارجية بكامله.

التشغيل في الصناعات الموجهة للتصدير

تشير البيانات المتاحة إلى أن الصناعات الموجهة للتصدير حققت توسعاً ملحوظاً في تشغيل العمالة في الدول العربية التي تبنت استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، فمثلاً، شكلت صناعات المنسوجات والملابس الموجهة للتصدير في تونس والمغرب المحرك الرئيسي لنمو الصادرات فيهما. حيث بلغت العمالة الموظفة في هذه الصناعات نحو 46 في المائة من حجم العمالة في القطاع الصناعي في تونس، وتساهم بقيمة مضافة تقدر بنسبة 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التونسي، وتقدر حصة المنسوجات والملابس الجاهزة بنحو 32 في المائة من إجمالي الصادرات التونسية. وفي المغرب، تشكل العمالة في صناعات المنسوجات والملابس نحو 42 في المائة من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، وتساهم بقيمة مضافة تقدر بنسبة 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل حصة المنسوجات والملابس حوالي 34 في المائة من إجمالي الصادرات المغربية. ومن خصائص هذه الصناعات أنها وظفت عمالة غير ماهرة، وغالبيتها من النساء ومن القطاع الريفي، فمثلاً يقدر عدد العاملات في قطاع الملبوسات في المغرب بنسبة 65 في المائة من مجموع العمالة المغربية في القطاع، وقد ترتفع هذه النسبة إلى نحو 93 في المائة في بعض الشركات الصغرى والمتوسطة. وفي تونس، تشكل العمالة من

الإناث في الصناعات الموجهة للتصدير ما يزيد عن 46 في المائة من مجموع العمالة في القطاع الصناعي التونسي، كما تشكل أيضاً النساء العاملات غالبية العمالة الموظفة في صناعات الملبوسات. وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، والتي تشكل العمالة النسائية فيها ما يزيد عن 60 في المائة من إجمالي العمالة الموظفة في هذه المناطق.

التشغيل في الصناعات المحلية والمنافسة للواردات

شهدت معظم الدول العربية التي قامت بتحرير التجارة الخارجية وإيلاء القطاع الخاص دوراً أكبر في الإنتاج السلعي قيام عدد من الصناعات المحلية. فقد أدت التخفيضات الجمركية على مستلزمات الإنتاج من سلع أولية وسلع شبه مصنعة إلى قيام صناعات محلية في السلع الاستهلاكية. وقد ساهمت هذه الصناعات في توليد وظائف جديدة. وتشير دراسة[16] قياسية لحالة تونس أن التخفيضات الجمركية على السلع الوسيطة أدت إلى توسع التشغيل في القطاع الصناعي المنافس للواردات وذلك بتخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمالة، في الأجلين القصير والمتوسط، ولقد سجلت صناعات الأغذية والكهربائيات والبلاستيك أكبر توسع في تشغيل العمالة شبه الماهرة والماهرة في هذا القطاع.

ومن جانب آخر، يتوقع أن يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تعرض المنتجين المحليين لضغوطات لتسريح العمالة خاصة في الصناعات الوطنية المنافسة للواردات والتي لا تملك القدرة على المنافسة، والتي هي في أغلب الحالات ذات تكاليف عالية نسبياً، بحيث يعتمد استمرارها على الدعم والإعانات الرسمية التي تتلقاها من حكوماتها. غير انه لم تشهد أوضاع الصناعات الوطنية والمنافسة للواردات في العديد من الدول العربية التي قامت بتحرير التجارة

[16] أنظر Haouas I, Yacoubi, M., Heshmati, A. (2005)

الخارجية في إطار سياسات الإصلاح الشامل تسريحاً للعمالة فيها بأعداد ضخمة، كما حصل في بعض الدول النامية الأخرى، مثل البرازيل والأرجنتين[17]. ويمكن إيعاز ذلك إلى أن تبني العديد من الدول العربية أسلوباً تدريجياً لتحرير التجارة الخارجية مع إبقاء الحماية الجمركية عالية أمام استيراد السلع الاستهلاكية المنافسة للإنتاج المحلي المماثل قد ساهم في الحد من تسريح أعداد ملحوظة من العمالة. ويمكن تفسير ذلك أيضاً بالقوانين المحلية للعمالة والتشغيل في بعض الدول العربية التي تفرض قيوداً على تسريح العمالة للأغراض الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار برامج خصخصة المؤسسات الإنتاجية للقطاع العام، يلاحظ أيضاً من تجارب الدول العربية أن الضغوطات التي تفرضها الحكومات حالت دون فقدان وظائف عديدة بعد عمليات الخصخصة في العديد من مؤسسات القطاع العام التي تحولت ملكيتها إلى القطاع الخاص.

تطور الأجور

تتأثر الأجور في سوق العمل في الدول العربية بعوامل مختلفة أبرزها العوامل المؤسسية والقانونية، مثل اعتماد الحكومة لمتوسط الأجر الأدنى ومراجعته دورياً، والضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية، والدور الذي يلعبه مستوى الأجور في القطاع العام لكونه يوظف النصيب الأكبر من العمالة. كما تشمل الأجور في القطاع العام المكافآت غير المالية الممنوحة للعمالة، بالإضافة إلى الأمن الوظيفي.

ونظراً للإقبال الكبير لطلب العمل في القطاع العام فإن ذلك يضع ضغطاً لزيادة الأجور بالقيمة الحقيقية في القطاع الخاص من أجل استقطاب العمالة، ومنها العمالة الماهرة بوجه خاص، كلما

(17) أنظر Ernst, Christoph, (2006)

ارتفعت وتيرة النشاط الاقتصادي فيه. أما من جانب قوانين وأنظمة العمل، فإن وجود إجراءات تقييدية متمثلة في الحماية الاجتماعية للعمالة، وصعوبة تسريح العمالة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمالة، وبالتالي قد لا يحفز القطاع الخاص على زيادة توظيف العمالة.

وتفيد تجربة تونس أن الأجور الحقيقية خلال فترة تحرير التجارة الخارجية، سارت نحو الارتفاع في كل من القطاع الموجه للتصدير وكذلك قطاع الإنتاج المحلي المنافس للواردات، مع ارتفاع الأجور الحقيقية في القطاع الموجه للتصدير بصورة أسرع من الزيادات في الأجور الحقيقية في القطاع المحلي المنافس للواردات. ومما يعطي هذه النتيجة أهمية أكبر كون هذا القطاع حقق أيضاً زيادة في تشغيل العمالة، إذ ساهم دخول اليد العاملة النسائية سوق العمل في توسيع القطاع الموجه للتصدير كصناعات الملابس والمنسوجات والتي حققت معدلات نمو عالية في صادراتها فضلاً عن المشاركة النسائية في سوق العمل التونسية. وتشير الدراسة المذكورة عن تونس إلى أن مصدر زيادة الأجور في القطاع المحلي يعزى إلى زيادة أسعار الواردات، في حين أن زيادة الأجور في القطاع التصديري تعزى إلى النمو السريع في الصادرات، كما أن سياسة سعر الصرف التي اتبعتها تونس والمتمثلة في تخفيض قيمة العملة المحلية والحفاظ على سعر صرف فعلي حقيقي ثابت قد ساهمت بدرجة كبيرة في الحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات التونسية في أسواقها الرئيسية.

وفيما يخص تجربة المغرب، فقد أثر استمرار الاتجاه التصاعدي في الحد الأدنى للأجور (Minimum Wage) إلى تدهور القدرة التنافسية للصادرات المغربية، حيث بلغ الأجر الأدنى الرسمي نسبة تعادل 1.5 مرة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المغرب، بينما بلغ الأجر الأدنى في الدول التي تنافس صادراتها الصادرات المغربية نسبة أقل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مثل تونس وتركيا. وقد أشارت دراسة حديثة للبنك الدولي[18] أن الفارق بين مستوى

(18) World Bank (2006 b).

الأجر الأدنى الرسمي وقيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المغرب لا يعزى إلى زيادة الإنتاجية، وإنما يعزى إلى التشدد في مواقف النقابات العمالية للحفاظ على القدرة الشرائية لدخل العامل المغربي، بالإضافة إلى التشريعات التي تخص تسريح العمالة وغياب مرونة قوانين العمل لتشغيل العمالة المؤقتة وغيرها من الإجراءات التقييدية لسوق العمل. كما نذكر أيضاً دور نظام سعر الصرف الذي اتبعته المغرب في التسعينيات والذي أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي على امتداد العقد، مما ساهم أيضاً في تدهور القدرة التنافسية للصادرات المغربية، وتأثيراته السلبية على صادرات المنسوجات والملابس، بوجه خاص.

التشغيل في القطاع غير المنظم

يلعب القطاع غير المنظم دوراً هاماً في التشغيل في الدول النامية ومنها الدول العربية، وتتضمن شريحة عمالة القطاع غير المنظم العاملين لحسابهم والعاملين في المنشآت الصغيرة والعمال المؤقتين وغير ذلك من الأعمال المشابهة، والتي توفر وظائف تفتقر للضمانات الاجتماعية فيها. وتشير التقديرات عن العمالة في القطاع غير المنظم في بعض الدول العربية، أنها تشكل في سورية ومصر نحو 42 في المائة و55 في المائة من العمالة في القطاع غير الزراعي، على التوالي، وتقدر العمالة في القطاع غير المنظم في كل من تونس والمغرب بحوالي 39 في المائة من العمالة في القطاع غير الزراعي، (البنك الدولي، 2004 b).

وتتوقع الأدبيات المتعلقة بالتجارة والتشغيل أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل في القطاع غير المنظم، وذلك بسبب تعرض منشآت الإنتاج المحلي للمنافسة الأجنبية. وفي المقابل، تعمل هذه المنشآت على تخفيض تكاليف العمالة من خلال تقليص المكافآت النقدية المقدمة للعمالة، وتعويض العمالة الدائمة إلى عمالة مؤقتة من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن في المنزل في القطاع غير المنظم، كالتعاقد مع المنتجين. كما يمكن أن يتوسع التشغيل في القطاع

غير المنظم بقيام منشآت القطاع المنظم بتسريح العمالة الزائدة والتي تلتجأ إلى العمل في القطاع غير المنظم. ولقد توصلت دراسة[19] عن تجربة المغرب إلى شواهد تثبت وجود توسع ملحوظ في فرص التشغيل من خلال زيادة توظيف العمالة المؤقتة على حساب العمالة الدائمة، وذلك بعدما قامت المغرب بتحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج إصلاح شامل. وفي تونس تشير بعض التقارير (البنك الدولي، 2005) إلى توسع القطاع غير المنظم الذي أصبح يهدد القطاع المنظم من خلال ممارسته للمنافسة غير العادلة. وبالمقارنة مع تجارب دولية أخرى، توصلت دراسة[20] تأثير تحرير التجارة على سوق العمل في البرازيل وكولومبيا إلى شواهد تطبيقية تبين العلاقة الإيجابية بين تخفيض التعرفة الجمركية وزيادة متوقعة في التوظيف في القطاع غير المنظم في هذين البلدين، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة التوظيف في القطاع المنظم.

التشغيل في المناطق الحرة[21]

أنشأت عدد من الدول العربية مناطق صناعية حرة على أراضيها بهدف تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والتصدير وتوليد فرص عمل جديدة، متجنبة بذلك القيود الجمركية وغير الجمركية والروتين الإداري المعمول به في الاقتصاد المحلي. وتفيد تجارب الدول العربية التي أنشأت مناطق حرة، أنها حققت نجاحاً محدوداً في توليد فرص عمل جديدة بصورة ملحوظة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويستعرض الإطار رقم (2) تجربتين عربيتين أحرزتا نجاحاً في مجال التشغيل واجتذاب الشركات العالمية والاستثمارات والمهارات المصاحبة لها.

(19) Currie and Harrison (1997).
(20) Goldberg and Pavcnik (2004).
(21) (Export Processing Zones).

الإطار رقم (2)
المناطق الصناعية الحرة والتشغيل :
تجربة جبل علي (الإمارات) وطانجة (المغرب)

تعتبر المنطقة الحرة **لجبل علي** في مقدمة المناطق الحرة في العالم، والتي أحرزت نجاحاً. فهي تقع في موقع جغرافي استراتيجي بين القارة الآسيوية ودول الخليج العربي (في الشرق)، والقارة الأوروبية وشمال شرق افريقيا (في الغرب). وتعتبر المنطقة الحرة بجبل علي أكثر المناطق نجاحاً في اجتذاب عدد كبير من الشركات الأجنبية التي بلغت 2000 شركة من نحو 80 دولة في العالم، كما نجحت في اجتذاب استثمارات ضخمة، ودمج المنطقة الحرة في الاقتصاد المحلي لإمارة دبي، وذلك خاصة في مجالات الخدمات. ويقع في منطقة جبل علي مقر شركة موانئ دبي العالمية (DP World)، وهي أكبر شركة خدمات موانئ في العالم من حيث عدد العمالة الموظفة فيها.

وتعتبر المنطقة الحرة للتجارة في **طانجة** بالمغرب (البنك الدولي، 2006b)، والتي أنشئت منذ عام 2001 ، من الأمثلة الناجحة الأخرى في توليد وظائف جديدة، حيث ارتفع عدد الوظائف من نحو 6000 عام 2001 إلى 18000 عام 2006 كما تضاعفت الصادرات من نحو 90 مليون دولار إلى حوالي 200 مليون دولار. ولقد نجحت المنطقة الحرة بطانجة في اجتذاب العديد من الشركات العالمية في حوالي 100 نشاط مكمل لبعضها البعض – مثل صناعة الجلد، وكهربائيات السيارات (شركة فولسفاكن) وكهربائيات المنازل (فيليبس)، وقطع غيار الطائرات (إيرباص) وصناعة السمك، والمنسوجات والملابس. كما تمكنت المنطقة من اجتذاب شركات الخدمات في مجال المعلوماتية وخدمات الاتصالات الهاتفية للزبائن (Call Centers)، (أنظر البنك الدولي، 2006).

ويعزى جزء كبير من نجاح المنطقة الصناعية الحرة بطانجة إلى الحرية الكاملة التي أعطيت للشركات العالمية في المنطقة شاملة الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية على جميع مدخلات الإنتاج وتوفير الخدمات الأساسية للأعمال كالاتصالات والنقل، وحرية التحويلات الجارية والرأسمالية وغياب النقابات العمالية وتحديد الأجور الدنيا، وينتظر أن تتسع المنطقة الصناعية الحرة بعد استكمال ميناء طانجة الذي يتوقع أن يبدأ العمل في بداية عام 2007، كما ينتظر أيضاً أن ينافس ميناء الدار البيضاء ويستحوذ على حوالي 40 في المائة من حصة خدمات الموانئ التي يوفرها ميناء الدار البيضاء.

كما أصبحت المنطقة أيضاً تجلب أعداداً كبيرة من العمالة الماهرة من سوق العمالة المغربية، وذلك بتوفير حوافز كزيادات في الأجور تصل إلى 20 في المائة أعلى من مستوى الأجور في السوق المحلية. وفي ضوء المساهمة الملحوظة التي حققتها المنطقة الصناعية الحرة بطانجة في تحريك النمو والتشغيل في المغرب، تسعى الحكومة المغربية حالياً إلى زيادة عدد المناطق الحرة بالمغرب مع التركيز على إيلاء كل منها التخصص في قطاعات صناعية وخدمية متكاملة.

ج- الاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة الخارجية والتشغيل

ذكر فيما سبق أن اتفاقيات تحرير التجارة سواء في إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو في إطار الاتفاقيات الإقليمية للتجارة الحرة تدعم عادة الجهود المستقلة التي تتبناها الدول العربية في إطار تنفيذها الإصلاح الاقتصادي الشامل، بالإضافة إلى كونها أيضاً تمنح ضمانات لنفاذ الصادرات العربية لأسواق الدول المتقدمة والدول النامية وإتاحة الفرص أمام الدول العربية للتخصص في الإنتاج والتصدير على أساس الميزة النسبية. غير أن تحرير التجارة الخارجية في إطار الاتفاقيات الدولية يؤدي أيضاً إلى زيادة المنافسة الدولية بحدة، مما تصاحبه أعباء تتحملها الدول النامية في إطار تكيف صناعاتها مع الظروف التنافسية في الأسواق العالمية والإقليمية، الأمر الذي ينعكس أيضاً على توظيف العمالة فيها. ونتناول فيما يلي أبرز الانعكاسات الحاصلة على التوظيف والعمالة في الصناعات العربية من جراء تنفيذها اتفاقية منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بالمنسوجات والملابس.

تأثيرات إلغاء نظام الحصص على التشغيل في الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس

ظلت التجارة الدولية في المنسوجات والملابس منذ عام 1974 وحتى نهاية جولة أوروجواي خاضعة للترتيبات الخاصة بالألياف المتعددة[22]، والتي تحدد حصصاً تفرض على صادرات الدول النامية للمنسوجات والملابس الجاهزة. ومنذ عام 1995 حلت محل ترتيبات (MFA) اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنسوجات والملابس لإزالة نظام الحصص خلال فترة انتقالية حددت بعشرة سنوات. وبحلول عام 2005 تم دمج تجارة المنسوجات والملابس كلياً في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، حيث لن يكون بمقدور الدول المتقدمة المستوردة أن تميز بين

(22) Multifiber Arrangements (MFA).

المصدرين، بل أصبحت تعامل المنسوجات والملابس كأي سلعة مستوردة أخرى، خاضعة للرسوم الجمركية المطبقة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة.

ولقد أدى تحرير تجارة المنسوجات والملابس إلى إحداث تغيرات هامة في الظروف التنافسية الدولية، حيث ظهرت دول مصدرة مثل الصين والهند كأكبر المنافسين واستحوذتا على حصص ضخمة من صادرات هذه السلع إلى أسواق الدول المستوردة لها، وفي مقدمتها أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولقد واجهت صادرات المنسوجات والملابس لتونس والمغرب ومصر تقليص للأفضليات التجارية التي تحصل عليها من الدول الأوروبية، وهي الأفضليات المدرجة في اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية للتجارة الحرة.

وبالنسبة لتجربة تونس والمغرب وفي ظل إزالة نظام (MFA)، فإن إنتاج المنسوجات والملابس[23] سجل انخفاضاً في كل من الدولتين بنحو 5.8 في المائة و7.4 في المائة في عام 2005، على التوالي. كما سجل القطاع في الدولتين انخفاضاً حاداً في الاستثمارات الموجهة له. ففي تونس، أغلقت أعمال حوالي 75 منشأة صناعية أجنبية من مجموع 115 منشأة خلال عامي 2004-2005، وهي كلها تنتج للتصدير إلى سوق الاتحاد الأوروبي. وقد أدى ذلك إلى تسريح العمالة في هذه المنشآت، والتي يقدر حجمها بنسبة 10 في المائة من إجمالي العمالة في صناعة الملابس. وفي المغرب، كان لتقلص صادراتها للمنسوجات والملابس تأثير أشد حدة، حيث انخفضت بصورة ملحوظة صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة التي تشكل حصتها 34 في المائة من إجمالي الصادرات المغربية ويقدر حجم العمالة فيها بنسبة 42 في المائة من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي المغربي. ويتوقع أن يتراجع دخل منتجي المنسوجات والملابس في الدول العربية بصورة ملحوظة، وذلك في الأجل الطويل نتيجة لتحرير التجارة العالمية في هذه السلع. وسيستفيد من ذلك في المقابل، منتجو المنسوجات والملابس الصينيين والمستهلكون في

(23) World Bank (2006c).

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والذين سيستوردون هذه السلع بأسعار منخفضة للغاية، وذلك في ضوء تدني تكاليف العمالة الصينية. وينتظر أن يؤدي ذلك إلى تآكل حصص صادرات الدول العربية للمنسوجات والملابس في أسواق شركائها التجاريين الرئيسيين على هيكل العمالة في هذا القطاع.

ونظراً لكون هذا القطاع يشغل شريحة كبيرة من العمالة النسائية، التي تقدر بحوالي 65 في المائة من إجمالي العمالة في القطاع، في كل من تونس والمغرب (البنك الدولي، 2006)، فإن التأثيرات السلبية الناجمة عن تقلص الصادرات والتشغيل في صناعات المنسوجات والملابس سيكون له وقع اقتصادي واجتماعي أكبر على شريحة العمالة النسائية في هاتين الدولتين.

وتبذل الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس جهودها في تنفيذ برامج لتأهيل الصناعات المتضررة من تحرير التجارة العالمية في هذه السلع، يذكر بوجه خاص، برنامج تأهيل الصناعات المحلية (Mise à niveau) والذي ينفذ في كل من تونس والمغرب ومصر وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية للتجارة الحرة. وتحظى المنشآت الصناعية للمنسوجات والملابس بقدر أكبر من المساعدات الفنية والمالية المقدمة في إطار هذا البرنامج.

وبوجه عام، فإن انفتاح أسواق الدول الأوروبية والولايات المتحدة أمام المنسوجات والملابس يضع الصادرات العربية أمام منافسة حادة مع صادرات الدول الأخرى في هذه الأسواق، ولم يعد في استطاعة الدول العربية تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المتدنية، أو من خلال التعاقد من الباطن[24]، بل يتعين على هذه الدول تنمية القدرات التنافسية في منتجات ذات كفاءة أعلى

[24] تقوم عملية التعاقد من الباطن (Sous Traitance) باستيراد المنتجين المحليين المنسوجات والتصميمات من الدول الأوروبية بصورة مؤقتة، وتتم خياطتها في إحدى الدول العربية ثم تصدر إلى الدولة المستهلكة في الاتحاد الأوروبي، حيث تستفيد الدولة المصدرة من جزء القيمة المضافة على الخياطة فقط.

وقدرة أكبر على التنافس نوعياً وسعرياً، ويتطلب ذلك العمل على تطوير عمليات إنتاج الملابس وتشغيل العمالة الماهرة في مختلف مراحل الإنتاج. ومن أهم العوامل التي يتعين استغلالها للحفاظ على الميزة النسبية للدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس القرب الجغرافي من أسواق الدول الأوروبية وسرعة الاستجابة لطلبات الزبائن في أسواق الاتحاد الأوروبي. كذلك يتعين تخفيض الرسوم الجمركية أمام استيراد مدخلات إنتاج المنسوجات والملابس، والتي تعتبر عالية في كل من تونس[25] والمغرب ومصر، وذلك بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى المصدرة والمنافسة للمنتجات العربية للمنسوجات والملابس. وأخيراً، فإن إتاحة الخدمات المرتبطة بإنتاج هذه السلع، مثل خدمات الشحن والخدمات المالية والاتصالات بأسعار منخفضة ونوعية أفضل، سيساعد كثيراً في تخفيض تكلفة الإنتاج ويزيد من القدرة التنافسية لمنتجي الدول العربية للمنسوجات والملابس في الأسواق العالمية.

رابعاً : إمكانات تفعيل تحرير التجارة الخارجية لتوسيع فرص التشغيل في الدول العربية

لقد تبين مما سبق أن الاقتصادات العربية ماضية قدماً في عملية تحرير التجارة الخارجية والاندماج بصورة متزايدة في الاقتصاد العالمي. غير أن أداء الدول العربية التي نجحت في تنويع الصادرات وتحقيق زيادة ملحوظة في حجم العمالة في القطاع الموجه للتصدير لم يرق إلى مستويات التوسع الهائل الذي شهدته التجارة الخارجية لدول نامية أخرى في أوروبا الشرقية، وشرق آسيا، وحتى المكسيك، والتي تبنت أساليب تحرير التجارة الخارجية مماثلة للدول العربية، مكنتها من اكتساب القدرات التنافسية والحفاظ عليها في ضوء التطورات السريعة في الميزة النسبية الدولية لمواكبة الطلب في الأسواق العالمية.

---

(25) لا تزال التعرفة الجمركية المفروضة على استيراد مدخلات إنتاج المنسوجات كالخيوط تخضع لتعرفة جمركية مرتفعة نسبياً في تونس تصل إلى 26 في المائة، في حين تفرض بعض الدول المنافسة للصادرات التونسية للملابس، تعرفة بحوالي 17 في المائة في بنغلادش، و7 في المائة في تركيا على مدخلات إنتاج المنسوجات، أنظر البنك الدولي (2006a).

وفي جانب آخر، أثبتت دراسات قياسية[26] أن الدول العربية لديها إمكانات هائلة لتوسيع تجارتها الخارجية بالنظر إلى مواردها الطبيعية والميزات التنافسية التي تتمتع بها في مجالات السلع والخدمات. إلا أن الوصول إلى زيادة حجم التجارة الخارجية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وبما يضمن توسيع فرص العمل المطلوبة، يتطلب إعادة النظر في القضايا المتعلقة بسياسات التصنيع والتجارة الخارجية والاستثمار. ويهدف ذلك، إلى تحقيق إعادة التوازن والتركيز على أدوات السياسة التي تؤدي، ليس فقط، إلى تسريع تحرير التجارة الخارجية، بل أيضاً إلى توسيع مجالات التحرير لتشمل الخدمات، وإصلاح البيئة التنظيمية للمنافسة وتوحيد قواعد المنشأ التفضيلية بين مختلف اتفاقيات التجارة الحرة لتقليل التشويه في التبادل التجاري، وأخيراً تحسين بيئة الأعمال التي تحفز القطاع الخاص على توليد فرص العمل التي تعتمد على المهارات.

ومن جانب آخر، تشير التجارب العربية والدولية إلى أن السياسات والمؤسسات المتعلقة بسوق العمل لها دور هام أيضاً في تعظيم أو تقليل أهمية العوامل المؤثرة لتحرير التجارة في توسيع فرص التشغيل. ويعتبر إصلاح سياسات سوق العمل النشطة لتيسير تأهيل العمالة المسرحة في الصناعات الوطنية التي تفقد قدراتها على المنافسة الدولية من أهم العوامل الأخرى المساندة لتحرير التجارة. وفيما يلي تفصيل لأبرز مجالات العمل على تفعيل كل من السياسات التجارية والسياسات المتعلقة بسوق العمل لتعزيز فرص التشغيل في الاقتصادات العربية.

السياسات المتعلقة بتعزيز تحرير التجارة الخارجية

أ- تقليل تحيز نظم التجارة الخارجية ضد الصادرات

لقد أبرزت تجربة الدول العربية التي توصلت إلى تنويع الصادرات أنها تركزت في عدد محدود من السلع ذات القيمة المضافة المتدنية وتميزت بمعدلات نمو بطيئة. وعلى الرغم من قيام هذه

---

(26) أنظر، Nugent, J.B., (2002).

الدول بربط إنتاج السلع التي اكتسبت فيها ميزة نسبية بشبكات الإنتاج الدولية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، فإن زيادة حدة المنافسة الدولية نتيجة تنفيذ الاتفاقيات متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والانتهاء من نظام الحصص المفروضة على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس، والتغيرات السريعة في الميزة النسبية المتعلقة بها شكلت كلها عوامل أدت إلى إضعاف القدرة التنافسية لقطاع الإنتاج الموجه للتصدير في الدول العربية.

ولقد قام عدد من الدول العربية بإبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وذلك لتيسير النفاذ إلى تلك الأسواق والحفاظ على حصصها التصديرية فيها. غير أن اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين تؤدي أيضاً إلى تحرير واردات الدول العربية من تلك الدول، وبالتالي فإن الصناعات المحلية المنافسة للواردات والتي تمتعت بحماية عالية نسبياً ستواجه بدورها أيضاً منافسة أجنبية حادة، وستتعرض بعض الصناعات للزوال وما يؤدي ذلك من تسريح العاملين فيها. وعليه، لم يعد الاستمرار في تنفيذ سياسات تجارية مزدوجة في إطار تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة مبرراً لإبقاء الحماية، حيث تصبح إحدى الأولويات في هذا الشأن العمل على تخفيض التعرفة الجمركية[27] المطبقة على الواردات من الدول غير الأعضاء في اتفاقيات التجارة الحرة والتي لا تزال عالية نسبياً، كما ورد إيضاحه فيما سبق.

وتهدف التخفيضات الجمركية المطلوبة إلى تقليل التمييز الذي يمارس ضد أنشطة التصدير، بحيث ستمكن المنتجين المحليين من شراء مدخلات الإنتاج سواء منه الموجه للتصدير أو للإنتاج للسوق المحلية بأسعار السوق الدولية التنافسية وبالتالي توسيع أنشطتهم. ولا شك أن تخفيض التعرفة الجمركية (MFN tariffs) على مدخلات الإنتاج ستستفيد منه الصناعات التصديرية كالمنسوجات والملابس بالنسبة لدول مثل تونس والمغرب ومصر.

---

(27) يطلق عليها رسوم تعرفة الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation tariffs - MFN tariffs).

ب- توسيع مجال تحرير التجارة الخارجية لتشمل الخدمات

أصبحت مساهمة الخدمات في محتوى إنتاج السلع عاملاً أساسياً في تحديد القدرة التصديرية لهذه السلع ومصدراً رئيسياً لزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة توليد الوظائف في أنشطة الخدمات الجديدة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتجسدة في النمو الهائل في التجارة الإلكترونية وعبر شبكة الإنترنت.

ولقد بدأت الدول العربية بتحرير أنشطة الخدمات من خلال الخصخصة ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية. ولقد فتح العديد من الدول العربية قطاع الإتصالات أمام مشاركة القطاع الخاص، ولا سيما في مجال الهواتف النقالة، كما فتحت أيضاً بعض الدول الخدمات المصرفية وخدمات التأمين للتواجد التجاري للمنافسة الأجنبية في السوق المحلية. هذا وسمحت دول الخليج بتأسيس شركات طيران يمتلكها القطاع الخاص والعمل كمنافس لشركات الطيران التي يمتلكها القطاع العام. وقد بدأ التوجه المتزايد نحو تحرير أنشطة الخدمات يعطي دفعة قوية للنمو والتشغيل في العديد من الدول العربية، حيث أتاحت فرصاً جديدة للمستثمرين المحليين والأجانب ودفعت الاقتصاد تجاه المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ولا تزال جهود تحرير تجارة الخدمات في بدايتها في غالبية الدول العربية. ويمكن أن تشكل تجربة تحرير قطاع الإتصالات نموذجاً يحتذى به في تحرير الخدمات الأساسية الأخرى، ومنها بوجه خاص النقل والخدمات المصرفية والتأمين، وذلك بالانتقال بها من وضع احتكاري إلى وضع المنافسة مع استحداث هيئات رقابية مستقلة لضمان المنافسة في السوق وحرية سياسة التسعير. ولقد بينت التجارب الدولية أن التقدم التكنولوجي والابتكارات في الخدمات ساهمت في توليد فرص عمل جديدة في الخدمات تقدر بنحو 19 مليون وظيفة في الولايات المتحدة[28] وذلك

---

[28] Hoekman, B. (2006).

خلال عقد التسعينات. وتشكل تجربة دبي في المنطقة العربية نموذجاً ناجحاً يمكن الاحتذاء به في التنويع الاقتصادي في مجال الخدمات وتعظيم الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، (الإطار رقم 3). وفي هذا الصدد، يشكل تدفق الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي عاملاً أساسياً لجني ثمار تحرير تجارة الخدمات، المتمثلة في زيادة معدلات النمو وتوليد فرص العمل الجديدة. كما يؤدي الاستثمار الخاص إلى رفع الإنتاجية والتنافسية في الاقتصاد. وتشير المقارنة الدولية إلى أن الدول العربية متأخرة عن بقية الدول النامية الأخرى التي أولت للقطاع الخاص فرصاً استثمارية أكبر في قطاع الخدمات، مما أدى إلى توسيع دوره في الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة، الشكل رقم (5).

الإطار رقم (3)
تحرير تجارة الخدمات والتشغيل : تجربة دبي

تعد دبي إحدى النماذج التي يمكن أن يحتذى بها في تطوير وتحرير قطاع الخدمات، حيث أصبحت الاستثمارات المحلية والأجنبية في الخدمات في دبي هي المحرك الرئيسي لإحداث التغير والتنوع في اقتصاد دولة الإمارات.

فقد نجحت دبي في جذب الاستثمارات الأجنبية الهائلة في قطاع الخدمات كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والسياحة والعقارات والخدمات المالية. وتعد خدمات "الحقول الخضراء Green Fields" من الخدمات الأخرى الجديدة التي اتجه إليها الاستثمار الأجنبي المباشر وبمعدلات نمو استثمار عالية، على سبيل المثال الخدمات في مجال الأعمال والخدمات المهنية. وقد أسست دبي "مدن خضراء" لاحتواء الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات تكنولوجيا المعلومات، ومثال ذلك مدينة الإنترنت ومدينة الإعلام، اللتين استقطبتا كبرى مؤسسات الإعلام العالمية. وبوجه عام، تحتاج معظم خدمات "الحقول الخضراء" توظيف أعداد كبيرة من القوى العاملة المحلية، مثال ذلك اعتماد وكالات الدعاية والإعلان الأجنبية على الموهبة المحلية لمواءمة رسائلها الإعلانية والتسويقية للذوق والثقافة السائدة في الدولة المضيفة. ومن المتوقع أن ينتقل بعض المتخصصين الذين تدربوا في الشركات الأجنبية للعمل في مؤسسات محلية مثيلة وبذلك يساعدون على نشر خبراتهم. وتتميز معظم هذه الأنشطة الخدمية بمعدلات التوظيف العالية، ويؤدي هذا إلى تعميم التدريب في سوق العمالة الإماراتية من خلال التنقل بين الوظائف.

الشكل رقم (5)
استثمارات القطاع الخاص في خدمات البنية التحتية
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004)

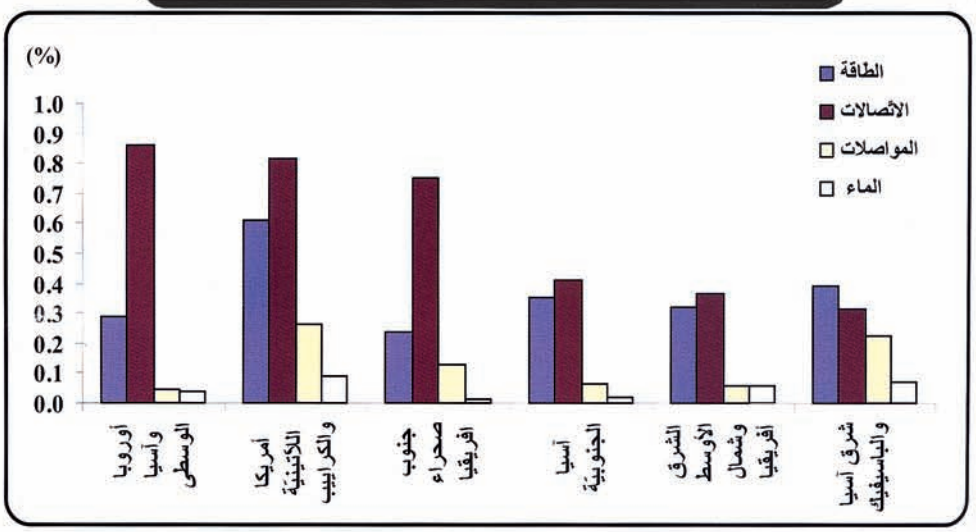

المصدر : البنك الدولى WDI.

بالإضافة، فإن تحرير تجارة الخدمات عبر الوسيلة الرابعة التي تعرفها اتفاقية الجاتس، والتي علق بتحرير التنقل المؤقت للعمالة، تشكل مجالاً مهماً للتعاون بين الدول العربية. ففي ضوء راجع دور هجرة العمالة العربية والتحدي الناجم عن ضرورة توفير المزيد من فرص التوظيف نوى العاملة الفتية والمتزايدة في الدول العربية، ونظراً لكون الدول العربية مصدرة ومستوردة عمالة في آن واحد، فإن التعاون الإقليمي حول تحرير الخدمات المتصلة بالوسيلة الرابعة من أنه أن يكمل ويسهل التجارة البينية العربية للسلع والخدمات. إلا أن بعض الإجراءات الهامة اللازمة كحرية تنقل المحترفين والعمالة الماهرة يتطلب مزيداً من التعاون الإقليمي في مجال سيق معايير الشهادات العلمية والمصادقة على مؤهلات المحترفين (كالاعتراف المتبادل شهادات الأطباء والمهندسين والمحاسبين والمحامين ... الخ).

ج- إصلاح البيئة التنظيمية للمنافسة في السوق

يمثل تحسين بيئة الأعمال جزءاً لا يتجزأ من تحرير التجارة لتحفيز القطاع الخاص على زيادة الأنشطة التي تولد فرص العمل في الاقتصاد الوطني. ويتطلب الأداء الأفضل للتجارة ليس مجرد تحرير التجارة التقليدي وحسب، بل أيضاً تطوير الأطر التنظيمية لوضع القواعد المناسبة لمعالجة حالات إخفاق السوق (Market Failure)، واتخاذ الإجراءات المساندة للمنافسة والتي ترمي إلى تعزيز دخول شركات جديدة وخروج الشركات العاجزة عن تغطية مصروفاتها. كما يتعين على بيئة الأعمال وهيكلها البنيوي أن تسمح للشركات الوطنية بالوصول إلى مدخلات وخدمات أعمال ذات جودة وبأسعار عالمية. وهناك حاجة أشد في الدول العربية سواء منها التي وقعت على اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة، أو تلك التي تسعى للانضمام لمنظمة التجارة العالمية لمصاحبة الجهود التي تبذلها في تحرير أسواقها المحلية للمنافسة الدولية في الخدمات، وبناء وتعزيز الأطر التنظيمية اللازمة للمنافسة في السوق. وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية التي انضمت مؤخراً لمنظمة التجارة العالمية مثل السعودية، في نهاية عام 2005، قد قامت بفتح العديد من قطاعاتها للمنافسة الأجنبية والاستثمار الأجنبي، وصاحب هذا الانفتاح إدخال الإصلاحات المطلوبة لوضع الأطر التنظيمية للمنافسة في توريد الخدمات.

د- تقليل معوقات الاتجار والاستثمار وتوظيف العمالة

تمت الإشارة سابقاً إلى أن الروتين الإداري وإجراءات التخليص الجمركي تشكل تكلفة عالية للاتجار[29] مع الخارج وذلك إضافة إلى التكاليف الأخرى في غالبية الدول العربية بالمقارنة مع

(29) Trading Costs.

الدول النامية مثل ماليزيا وبولونيا. كذلك تشكل إجراءات التأسيس لممارسة الأعمال والاستثمار إحدى العوائق الأخرى التي يترتب عنها تكاليف إضافية والاستثمار في إنفاذ العقود. وأخيراً وليس آخراً، فإن صعوبة وتعقيدات قوانين العمالة فيما يخص شروط ومدة التوظيف وتسريح العمالة تشكل أيضاً بدورها عوائق تحد من قدرة منظمات الأعمال والعمالة العربية على التكيف مع الظروف المتغيرة في المنافسة الدولية لتعظيم الاستفادة من الاندماج في الأسواق العالمية. ويبين الشكل رقم (6) "مثلث" معوقات التجارة والاستثمار وتوظيف العمالة وأهميتها في عدد من الدول العربية، وذلك بالمقارنة مع دول نامية أخرى مثل ماليزيا وبولونيا واللتين يشكل مثلث المعوقات الناجمة عن المتاجرة والاستثمار والتوظيف أقل من مثلث المعوقات المشابهة في الدول العربية.

الشكل رقم (6)
"مثلث" معوقات المتاجرة والاستثمار وتوظيف العمالة في بعض الدول العربية

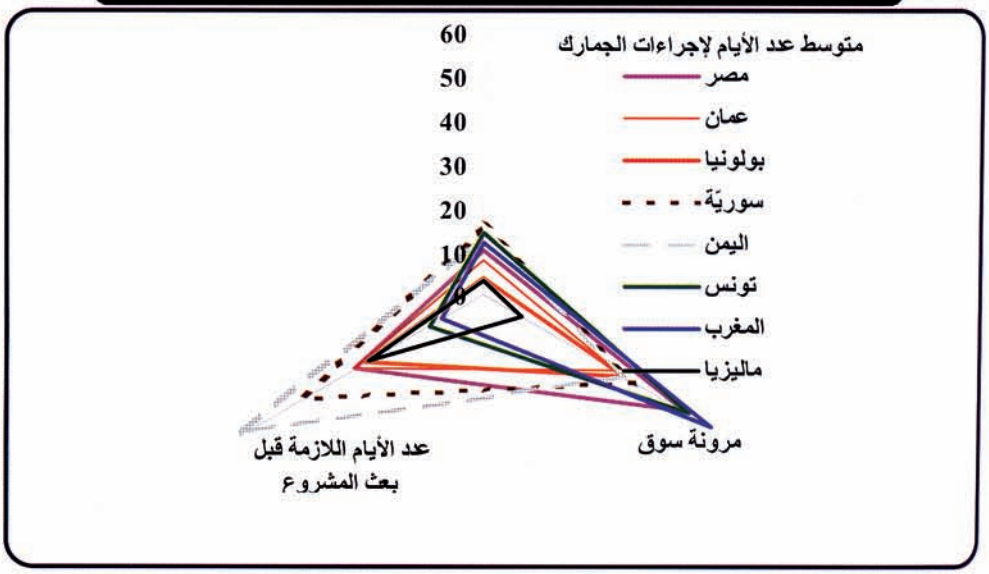

المصدر : البيانات المستخدمة لرسم الشكل مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، ومصادر وطنية أخرى.

ويقدم الجدول رقم (6) أمثلة عن سبل تقليص تكلفة المتاجرة في الدول العربية من خلال تبني الإصلاحات التي تضمن النفاذ لأسواق الدول العربية وتدعم التنويع في الإنتاج والتصدير. كما أن تبني الإصلاحات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال في مجال إنفاذ العقود وتوفير المرونة اللازمة في قوانين العمالة فيما يخص التشغيل مثل المرونة في مدة التوظيف والمرونة في شروط تسريح العمالة، سيهيأ البيئة التجارية والاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص لتوسيع أنشطته وتوليد فرص العمل المنشودة.

الجدول رقم (6)

عناصر الإصلاح لتذليل معوقات الاتجار وضمان النفاذ للسوق

المتغير	الإصلاح
خدمات الموانئ	زيادة كفاءة وتحسين جودة خدمات الموانئ
الإجراءات الجمركية	خفض تكلفة تخليص الشحن
الإجراءات الإدارية	خفض تكلفة التجارة
المواصفات على الإنتاج	خفض تكلفة إدارة الرقابة وتقييم المطابقة
تنقل رجال الأعمال	تحرير القيود على تأشيرات الزيارة
الشفافية في الإدارة	مقاومة الرشاوي، وعدم التقين من لوائح وقرارات إدارة الجمارك
تسريع استخدام الخدمات الإلكترونية	تنفيذ وتطوير مستلزمات التقنية المعلوماتية في إدارات الجمارك والتخليص الجمركي

هـ- تكييف قواعد المنشأ التفضيلية مع اهتمامات بيئة الأعمال

إن تعدد القواعد والضوابط وتباينها بين مختلف اتفاقيات التجارة الحرة سواء في إطار الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية أو اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، أو في إطار منطقة التجارة

الحرة العربية الكبرى، كلها قد تؤدي إلى تشويه في التبادل التجاري وتضيف تكاليف إضافية إلى المعاملات التجارية التي يتحملها التجار في الدول العربية.

ومن أهم هذه القواعد، يشكل تعدد وتباين قواعد المنشأ المدرجة في اتفاقيات التجارة الحرة عقبة هامة أمام مقدرة الشركات العربية على الاستفادة من تحسن النفاذ إلى أسواق الشركاء التجاريين. ففي إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، تعتمد الدول الصغيرة ذات القاعدة الصناعية المحدودة على استيراد العديد من حاجاتها من القطع والمدخلات، الأمر الذي سيضطرها إما للشراء من الاتحاد الأوروبي أو تحمل التعريفات على صادراتها عند دخولها للأسواق الأوروبية. وقد جرى البحث عن الخيارات الممكنة لإزالة هذه العقبة، وكان أحد هذه الخيارات التوقيع على اتفاقية أغادير بين أربع دول عربية متوسطية (مصر والأردن والمغرب وتونس) في أبريل 2004، حيث تم بموجبها إقامة منطقة تجارة حرة إقليمية تعمل بقواعد المنشأ الأوروبية[30]، وبالتالي ستسمح بتراكم المنشأ بين الدول العربية جنوب البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي. أما عن قواعد المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، فهي لا تسمح بتراكم المنشأ لمدخلات الإنتاج من الدول العربية الأخرى، وبالتالي تحد من استفادة الدول العربية من أسواق بعضها البعض في شراء مدخلات الإنتاج التي يتم تصديرها إلى أسواق الولايات المتحدة.

(30) Pan-European Rules of Origin.

الشكل رقم (7)
تداخل قواعد المنشأ التفضيلية المنبثقة عن اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول العربية وشركائها التجاريين

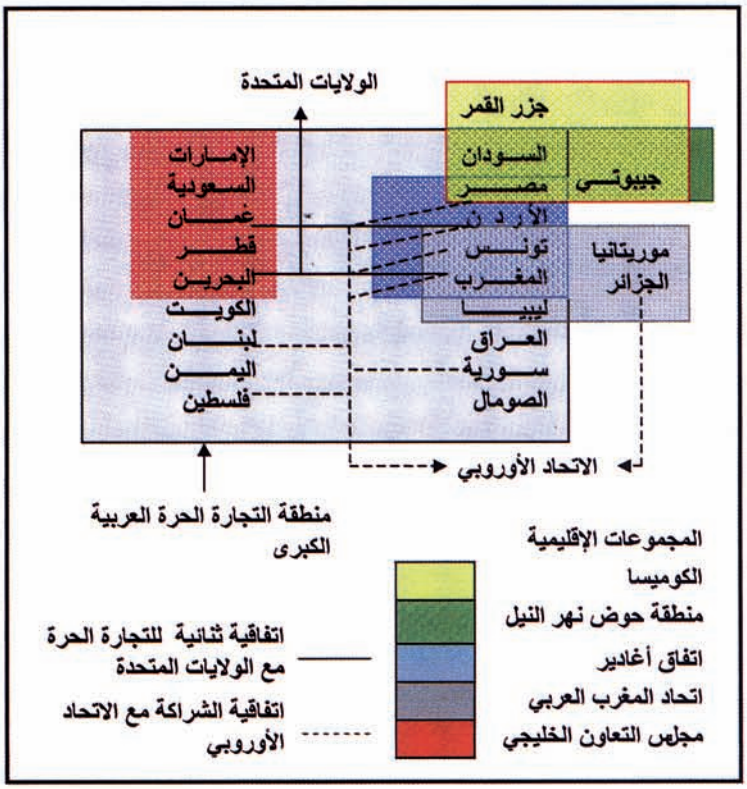

أخيراً، فإن قواعد المنشأ في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يحظى باتفاق جميع الدول الأعضاء في المنطقة. ويجري العمل على وضع قواعد منشأ تفصيلية عربية، مما قد يزيد في تعقيدات الإنتاج الموجه للتصدير في الدول العربية ويقلل من الأفضليات المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي إطار اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء

التجاريين الرئيسيين. ولا شك أن التعاون العربي مرغوب في هذا الشأن للعمل على توحيد قواعد المنشأ لمختلف اتفاقيات التجارة الحرة بما يعزز كفاءة الإنتاج ويحسن في القدرة التصديرية للدول العربية، أنظر الشكل رقم (7).

و- الارتقاء ببيئة الأعمال لتهيئة القطاع الخاص على توليد فرص العمل عالية المهارات

لقد ساهم القطاع الموجه للتصدير في توظيف العمالة بمعدلات نمو عالية في الماضي. وساهم بذلك في الحد من معدلات البطالة، خاصة وأن القطاع العام لم يعد قادراً على توظيف العمالة بالأعداد الهائلة في ظل الإصلاح المالي الذي تبنته الدول العربية لترشيد الإنفاق العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. غير أن القطاع الموجه للتصدير الذي قاد النمو الاقتصادي وكان مصدراً رئيسياً لتوليد الوظائف أخذ يتراجع أداؤه في ظل تآكل المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الصادرات العربية في أسواق شركائها التجاريين الرئيسيين وتصاعد المنافسة الدولية في هذه الأسواق.

ويقوم العديد من الدول العربية بوضع برامج لإعادة هيكلة الصناعات الموجهة للتصدير وتأهيل العمالة للتحول من إنتاج السلع كثيفة العمالة إلى السلع التي تعتمد على المهارات والنوعية الأفضل والتي تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية. ومن جانب آخر، تشهد أسواق العمل العربية تزايد أعداد القوى العاملة من خريجي التعليم العالي والتي تعاني من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى. ويشكل توليد وظائف ماهرة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من هذه الفئة من طالبي العمل أحد التحديات الهامة التي تواجه الدول العربية. وللتصدي لهذا التحدي، يتعين قيام القطاع الخاص بتحقيق نقلة نوعية في مجال توليد فرص العمل التي تعتمد على المهارات، وبوجه الخصوص في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

ز- دور السياسات الاقتصادية المكملة

تمتد مجالات تحسين بيئة الأعمال لتحفيز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار المنتج وتوليد فرص العمل المنشودة إلى تسريع إصلاح السياسات الاقتصادية المكلمة مثل إصلاح نظام الضرائب لتقليل الاعتماد على الضرائب المباشرة وتطوير الضرائب غير المباشرة. ويتطلب ذلك تخفيض نسب ضريبة دخل الشركات لتعزيز قدراتها التنافسية مع إزالة الإعفاءات الضريبية الأخرى من جهة، وتعميم فرض ضريبة القيمة المضافة مع تبسيط عدد شرائحها من جهة أخرى، كذلك يتعين تخفيف الضرائب على الموارد البشرية لتقليص تكاليف توظيف العمالة التي تتحملها منظمات الأعمال (أنظر البنك الدولي، 2006). إضافة إلى ذلك، فإن تقديم الحوافز لتطوير مجال الأبحاث والتنمية[31] وتخصيص المزيد من الموارد لدعم الابتكارات، كلها ستساعد كثيراً على توفير بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية وقادرة على مساندة دور القطاع الخاص في تنويع الإنتاج وتوليد فرص العمل عالية المهارات وبما يؤدي إلى ترسيخ أسس الاقتصاد الذي يقوم على المعرفة.

سياسات سوق العمل النشطة لتأهيل وتوظيف العمالة المسرحة

يمكن للسياسات المتعلقة بسوق العمل أن تدعم العلاقة بين تحرير التجارة وتوسيع فرص التشغيل، وخاصة تلك السياسات التي تتعلق بالتدخل المباشر في سوق العمل، والتي تسمى "سياسات سوق العمل النشطة"[32]، أي سياسات التدخل لتصحيح أثر إزالة الوظائف والتخفيف من البطالة الناجمة عن تحرير التجارة. وتعتمد سياسات سوق العمل النشطة على تصميم وتنفيذ برامج لتيسير إعادة اندماج العمالة المسرحة في سوق العمل، وذلك من خلال تدريبها وإعادة

(31) Research and Development (R&D).

(32) للمزيد من التفاصيل، أنظر الفصل العاشر في "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007"، صندوق النقد العربي.

تأهيل تخصصاتها وإعادة توزيعها للعمل في المناطق الجغرافية التي يشهد فيها سوق العمل عرضاً متزايداً لفرص العمل. وتنفذ سياسات سوق العمل النشطة من خلال وضع برامج لتشجيع التشغيل من جانبي العرض والطلب على العمالة، والتنسيق بين جانبي العرض والطلب لزيادة كفاءة التشغيل في سوق العمل.

فبالنسبة لبرامج التشغيل لدعم جانب العرض من العمالة، تشكل البرامج المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتطوير مهارات العمالة وقدراتها وإدماج العمال المسرحين وتطوير مهاراتهم والتشجيع على المبادرة الفردية والابتكارات في مجال الأعمال ومن خلال دعم الراغبين في تنفيذها، حيث تعتبر كلها مصدراً هاماً لتوليد الوظائف ومعالجة البطالة الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية وعن زيادة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية.

وأما بالنسبة للبرامج التي تدعم جانب الطلب على العمالة، فهي تستهدف مساعدة العمالة المسرحة في توليد وظائف جديدة مثل إنشاء الشركات الصغيرة وتشجيع العمالة المسرحة على العمل لحسابهم، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف العبء والتكاليف المتعلقة بتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة والحصول على التراخيص التجارية، والنفاذ إلى القروض الميسرة لإطلاق المشاريع الصغيرة، كلها توفر بيئة أعمال مواتية لتصحيح أثر إزالة الوظائف من جراء تحرير التجارة، وتؤدي إلى خلق وظائف جديدة في الاقتصاد. كذلك، من بين آليات التشغيل النشطة لدعم جانب الطلب، وضع برامج الدعم المالي للأجور من أجل تخفيض كلفة التشغيل عن أصحاب الشركات في القطاع الخاص، مما يسهم في تسهيل عودة العاملين المسرحين إلى سوق العمل.

وفيما يتعلق بالعنصر الثالث لسياسات سوق العمل النشطة، فيتعلق بتفعيل دور المؤسسات الكفيلة بتقريب جانبي العرض والطلب في سوق العمل، مثل إنشاء مؤسسات البحث عن وظائف

ولاسيما مكاتب خدمات التوظيف التي يقوم بها القطاع الخاص، والتي تمثل آلية فاعلة لتحسين كفاءة سوق العمل. غير أن نجاح هذه المكاتب يعتمد على تضافر جهود القطاع الخاص والقطاع العام للعمل المشترك لإقامة شبكة معلومات محدثة بشكل مستمر حول الفرص المتاحة للعمل ومتطلبات التدريب للعاطلين وعن الشركات وقطاع الأعمال النشطة في سوق العمل على المستويين الوطني والإقليمي.

الخاتمة

تطرقت هذه الدراسة إلى وسائل تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الدول العربية وتاثيراتها على التوسع في فرص التشغيل في الدول العربية. وتركز البحث في تقييم تأثيرات أساليب تحرير التجارة الخارجية سواء على صعيد تحرير التجارة المترتبة عن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، أو من خلال اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، وأخيراً في إطار انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية.

وتبين من تجارب بعض الدول العربية التي نجحت في تنويع صادراتها، مستفيدة من انفتاح الأسواق العالمية خلال الفترة الماضية مثل تونس والمغرب ومصر والأردن، أن محصلة تأثيرات الوسائل المعتمدة لتحرير التجارة لم تكن ملحوظة في تحقيق النمو السريع لصادراتها، وبالتالي كان التأثير على النمو الاقتصادي متواضعاً. إلا أن التأثيرات الإيجابية لتحرير التجارة الخارجية كانت أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالقطاعات الموجهة للتصدير. فقد أفضى تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية التي تتوفر الدراسات الميدانية حولها إلى تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي إليها، والذي أدى بدوره إلى زيادة عدد العمالة، وبوجه خاص في صناعات النسيج والملابس الجاهزة، في تونس والمغرب والأردن ومصر. غير أن غالبية الوظائف الجديدة والناجمة عن تطور القطاعات الموجهة للتصدير كانت وظائف لعمالة غير ماهرة،

وغالبيتها من النساء وفي القطاع الريفي بحيث عندما واجهت صادرات هذه الصناعات منافسة حادة في السوق العالمية، مثل تحرير تجارة المنسوجات والملابس إثر انتهاء العمل بنظام الحصص المفروضة على صادرات الدول النامية لهذه السلع، تراجعت حصص تصدير الدول العربية إلى الأسواق الرئيسية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وترتب عن ذلك تسريح العمالة وإغلاق العديد من المصانع في تونس والمغرب. ولقد تأثر من ذلك فئة العمالة غير الماهرة، وبالأخص العمالة النسائية في القطاع الريفي بالدرجة الأولى، الأمر الذي أدى إلى حدوث وقع اقتصادي، من جانب توزيع الدخل في المجتمع، وكذلك اجتماعي أكبر على هذه الشريحة من العمالة في سوق العمل.

بالإضافة، فقد ألقت الدراسة الضوء على وجود توسع في التشغيل في الاقتصاد غير المنظم، في بعض الدول العربية التي توفرت عنها البيانات والدراسات الميدانية، وذلك بعد أن قامت هذه الدول بتحرير التجارة الخارجية. إذ أن تخفيض التعرفة الجمركية وتخفيف الحواجز الجمركية أدى إلى تعرض الصناعات الموجهة للإنتاج المحلي للمنافسة الأجنبية، الأمر الذي ترتب عنه في بعض الحالات تسريح العمالة الدائمة وتعويضها بعمالة مؤقتة، وفي بعض الحالات الأخرى، لجوء العمالة المسرحة إلى العمل في القطاع غير المنظم. ولقد ساهم توسع القطاع غير المنظم، وبالرغم من تهديده للقطاع المنظم من خلال ممارسته منافسة غير عادلة، في توفير فرص عمل لفئات العمالة من الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة.

وبوجه عام، وفي ضوء ما تشهده سوق العمل الدولية ومنها العربية من تحولات هامة، تتمثل أبرزها في تسارع الطلب المتزايد على العمالة الماهرة وعلى حساب العمالة غير المتخصصة، واتساع فوارق الأجور بين هاتين الفئتين من العمالة، فإن لذلك تداعيات هامة على إعادة توزيع الدخل وعلى اتساع الفوارق الاجتماعية وعلى استراتيجية تخفيف الفقر في الدول العربية. وعليه، فإن الدول العربية الساعية لترسيخ قطاع التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي

فيها، مدعوة أولاً، إلى تسريع تحرير تجارتها الخارجية وتوسيع مجالات التحرير. وقد أوصت هذه الدراسة بالعمل على تفعيل جوانب السياسة التجارية والتصنيع المطلوب إصلاحها والتي ستحفز الاستثمار وتحسين إنتاجية العمل.

وثانياً، فإن الدول العربية مدعوة أيضاً إلى تفعيل سياسات سوق العمل النشطة لزيادة قابلية تشغيل فئات العمالة المتضررة من تحرير التجارة الخارجية والفئات المهشمة، ومواكبة متطلبات سوق العمل وعولمة الاقتصاد، وذلك من خلال الارتقاء بنوعية التعليم المهني والتدريب وإشراك القطاع الخاص في تصميم المناهج وتمويله لبرامج التدريب المهني، وتقوية الارتباط بين المهارات المكتسبة والتوظيف في القطاع الخاص.

وأخيراً، وعلى صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك، تبرز فوائد التعاون المشترك في مجال توسيع التشغيل من خلال تحرير الانتقال المؤقت للعاملين بين الدول العربية، وذلك لكونه سيؤدي إلى نقلة نوعية في نمط حركة العمالة البينية بتحويلها من عمالة مهاجرة إلى عمالة لتحقيق التنمية في الدول العربية. وإن تحرير حركة العمالة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيؤدي إلى زيادة التدفقات البينية للتجارة والاستثمار وتحويلات العاملين، بالإضافة إلى تقليل هجرة العمالة الماهرة والعقول العربية إلى الخارج.

المراجع

العربية :

- **صندوق النقد العربي (2007).** التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، (الفصل العاشر: تعزيز برامج التشغيل في الدول العربية).
- **د. حازم الببلاوي (محرر). (2002).** "سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية"، أوراق الندوة السنوية المشتركة (الرابعة عشر)، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، أبوظبي – دولة الإمارات.

الإنجليزية :

Agénor, P.R., Nabli, M.K., Yousef, T. (2005). "Labor Market Reforms, Growth, and Unemployment in Labor-Exporting. Countries in The Middle East and North Africa", World Bank Policy Research Working Paper, WPS 3328, The World Bank, Washington, D.C.

Currie. J., Harrison. A. (1997). "Trade Reform and Labor Market Adjustment in Morocco", Journal of Labor Economics 15, S44-S71.

Ernst, Christoph. (2006). The FDI-Employment Link in a Globalizing World : The Case of Argentina, Brazil and Mexico, Paper Prepared for World Economic Outlook Conference, 25-26 October 2006, Washington, DC.

Galal, A., and R.Z. Lawrence. 2004. "Egypt, Morocco, and The United States". In J.E. Schott,ed., *Free Trade Agreements : US Strategies and Priorities,* Institute International Economic, Washington, D.C.

Goldberg, P.,K., and Pavenik, N. (2003). "The Response of the Informal Sector to Trade Liberalization", Journal of Development Economics 72 (2003) 463-496.

Goldberg, P.K. and Pavcnik, N. (2004). "Trade, Inequality and Poverty: What Do We Know? Evidence from Recent Trade Liberalization Episodes in Developing Countries : NBER Working Paper 10593, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Haouas, I., Yagoubi, M., Heshmati, A. (2005). The Impacts of Trade Liberalization on Employment and Wages in Tunisian Industries. *Journal of International Development : 17, 527-55, (2005).*

Hoekman, B. (2006). "Liberalizing Trade in Services : A survey", World Bank Policy Research Working Paper 4030, The World Bank, Washington D.C.

Hoekman, B. and Winters, A. (2005). Trade and Employment : Stylized Facts and Research Findings, Working Paper No. 102, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo.

Kardoosh, A. Marwan. (2006). "Qualifying Industrial Zones (QIZs) : The Case of Jordan., presentation at ERF Rountable on *Regional Integration Arrangements : What Do they Mean for MENA,* Cairo, Egypt, March 30,2006.

Konan, Denise and Keith Maskus. (2006). "Quantifying the Impact of Services Liberalization a Developing Country", *Journal of Development Economics*, 81: 142-62.

Lederman, D., W. F. Maloney, and L. Serven. (2003). *Lessons from NAFTA for Latin America and The Caribbean,* The World Bank and Stanford University Press. Washington, D.C.

Messerlin, P. and Zarrouk, J. (2000). "Trade Facilitation : Technical Regulations and Customs Procedures", The World Economy, Vol. 23 No. 4.

Nsouli, Saleh, M. (2006). " The Euro-Mediterranean Partnership Ten Years on : Reassessing Readiness and Prospects", Statement At Crans-Montana Forum, Monaco, IMF External Relations Department. Washington, D.C.

Nugent, Jeffrey, B. (2002). "Why Does MENA Trade So Little ?", Background Paper Presented to The Middle East Region Group, The World Bank. Washington, D.C.

World Bank, (2004a). Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.

_____. **(2004b).** "Republic Of Tunisia. Development Policy Review : Making Deeper Trade Integration Work for Growth and Jobs", Report No. 29847-TN. Washington, D.C.

_____. **(2006a).** "Economic Developments and Prospects : Financial Markets in a New Age of Oil" MENA Report. Washington, D.C.

_____. **(2006b).** "Fostering Higher Growth and Employment in the Kingdom of Morocco", A World Bank Country Study, No. 37100. Washington, D.C.

_____. **(2006c).** "Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan After the End of the Multi fiber Agreement". Report No. 35376 MNA, Document of The World Bank, Washington, D.C.

World Trade Organization (WTO). Trade Policy Review : Bahrain (2003), Egypt (2005), Qatar (2005), Morocco (2004), Tunisia (2005), U.A.E. (2006). Reports by The Secretariat, Geneva.

World Trade Organization & International Labor Office. (2007). "Trade and Employment : Challenges for Policy Research". A Joint study of The ILO and The WTO, preparedly Marion Janson & Eddy Lee. WOT Secretariat, Switzerland.

Zarrouk, J. and Hoekman, B. (2000). *Catching Up with The Competition : Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries.* Ann Arbor : University Michigan Press, USA.

Zarrouk, J. and Zallio, F. (2001). "Integrating Free Trade Agreements in The Middle East and North Africa", *The Journal of World Investment*, Vol.2 No.2, Geneva.

Zarrouk, Jamel. (2003). A Survey of Barriers to Trade and Investment in Arab Countries, *in Arab Economic Integration, Between Hope and Reality,* Egyptian Center for Economic Studies, Cairo and Brookings Institutions Press, Washington, D.C.